العلاقة بين
علم العقيدة وعلم فقه اللغة

دراسة تحليلية مقارنة

تأليف
د. محمد بن إبراهيم الحمد

دار الحضارة

العلاقة بين
علم العقيدة وعلم فقه اللغة

ⓒ شركة دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٤٣ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحمد، محمد بن إبراهيم بن حمد
العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة (دراسة تحليلية مقارنة)./
محمد بن إبراهيم بن حمد الحمد ـ ط ١، الرياض ١٤٤٣ هـ
١٢٨ ص؛ ١٤x٢٠ سم
ردمك: ٠-٦٢-٨٣٤٤-٦٠٣-٩٧٨
١ـ العقيدة الإسلامية ٢ـ فقه اللغة أ. العنوان
ديوي ٢٤٠ ٤٦٠٣ / ١٤٤٣

رقم الإيداع: ٤٦٠٣/١٤٤٣
ردمك: ٠-٦٢-٨٣٤٤-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م

شركة دار الحضارة للنشر والتوزيع
ص.ب ١٠٢٨٢٣ الرياض ١١٦٨٥
هاتف: ٢٤١٦١٣٩ ـ ٢٤٢٢٥٢٨ فاكس: ٢٧٠٢٧١٩
فاكس: ٢٤٢٢٥٢٨ تحويلة ١٠٣
الرقم الموحد: ٩٢٠٠٠٠٩٠٨
البريد الإلكتروني: daralhadarah@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

أما بعد فإن العلوم قريب بعضها من بعض، مرتبط ببعض.

وإن من تلك العلوم مما له علاقة ببعضٍ عِلْمَي: العقيدة، وفقه اللغة.

وأبرز ما في ذلك موضوعات ومصطلحات يكثر ورودها في كتب العقائد، وهي من صميم موضوعات فقه اللغة.

ولم أجد من أفرد تلك العلاقة بدراسة علمية متخصصة؛ فرغبت في بحث هذا الموضوع الذي جاء حاملاً المسمى التالي:

العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة
دراسة تحليلية مقارنة

حدود البحث: تكمن في نطاق أهم الموضوعات المشتركة بين علمي العقيدة، وفقه اللغة.

مشكلة البحث: تكمن في السؤال التالي:

ما العلاقة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة؟

ويندرج تحته السؤالان التاليان:

ـ ما أهم الموضوعات المشتركة بين هذين العِلْمَين؟

ـ وما كيفية نشأة العلاقة بينهما من خلال تلك الموضوعات؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين هذين العِلْمَين، وذلك بإبراز أهم الموضوعات المشتركة بينهما، وكيفية نشأة العلاقة بين هذين العلمين من خلال تلك الموضوعات.

أهمية البحث: يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ أن هذا الموضوع جدير بالبحث؛ لكونه جديداً لم يسبق إليه ـ فيما أعلم ـ.

٢ ـ كونه يبرز العلاقة بين عِلْمَيْن عظيمين، وفي ذلك إثراء للمعرفة عموماً، وفي علمي العقيدة واللغة على وجه الخصوص.

تقسيمات البحث: جاءت في تمهيد، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك كما يلي:

تمهيد: تعريف بعلمي: العقيدة وفقه اللغة.

مدخل: العلاقة العامة بين علمي العقيدة وفقه اللغة.

المبحث الأول: اشتراكهما في موضوع المشترك اللفظي.

المبحث الثاني: اشتراكهما في موضوع المترادف.

المبحث الثالث: اشتراكهما في موضوع المجاز.

الخاتمة: وقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

إجراءات البحث: ستسير على وَفْقِ المنهج العلمي المتبع من ناحية النقل، والعزو، والهوامش والفهارس.

ولأجل ألا يثقل هذا البحث سيكون العزو إلى المصادر والمراجع إلى اسم الكتاب ومؤلفه عند أول رجوع له، ثم يذكر اسم الكتاب بما يميزه.

أما باقي بيانات الكتب كاملة فستكون في فهرس المصادر والمراجع.

فإلى تفصيل البحث، والله المستعان، وعليه التكلان.

د. محمد بن إبراهيم الحمد
الزلفي: ١١٩٣٢ ـ ص.ب: ٤٦٠
١٠/٧/١٤٤٢هـ
جامعة القصيم ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
WWW.M-ALHAMAD.COM
M@M-ALHAMAD.COM
@M__ALHAMAD

تمهيد: تعريف بعلمي: العقيدة وفقه اللغة

المسألة الأولى: تعريف بعلم العقيدة

أصل كلمة العقيدة: العين، والقاف، والدال (عقد).

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: عن هذه المادة: «أصل واحد يدل على شدٍّ، وشدَّة، ووثوق، وإليه ترجع فروع الباب»[(١)].

ويتفرع عن هذه المادة عدة إطلاقات، فتطلق على عقد البيع، وتأكيد اليمين، وعلى العهد، والتوثُّق، والإحكام، والإبرام، والشد بقوة[(٢)].

والعقيدة في الاصطلاح العام تطلق على الإيمان الجازم، والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك، وهي ما يؤمن به

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ٤/٨٦.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة، ٤/٨٦ ـ ٩٠، ولسان العرب لابن منظور، ٣/٢٩٦ ـ ٣٠٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ص٣٨٣ ـ ٣٨٤.

الإنسان، ويعقد عليه ضميره، ويتخذه مذهباً وديناً يدين به، بغضّ النظر عن صحته من عدمها[١].

والعقيدة الإسلامية: هي الإيمان الجازم بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاء في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة من أصول الدين، وأموره، وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح، والتسليمُ لله ـ تعالى ـ في الحكم، والأمر، والقدر، والشرع، ولرسوله ﷺ بالطاعة والتحكيم والإتباع.

وعلم العقيدة هو العلم الذي يتناول تلك المباحث بالدراسة والتحليل[٢].

ولعلم العقيدة أسماء، وألقاب ترادفه وتدل عليه، ومنها:

١ ـ التوحيد: من باب تسمية الشيء بأشرف مباحثه.

ومن الكتب في ذلك الشأن: كتاب: (التوحيد ومعرفة أسماء الله على الاتفاق والتفرد) لابن منده.

---

(١) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل ص٩، وعقيدة أهل السنة والجماعة مفهومها ـ خصائصها ـ خصائص أهلها لمحمد الحمد ص١٥ ـ ١٦.

(٢) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة ص٩ ـ ١٠، وعقيدة أهل السنة ص١٦.

و(كتاب التوحيد) للشيخ محمد بن عبد الوهاب.

٢ ـ السنة: ومن الكتب في ذلك: (السنة) للإمام أحمد، و(السنة) للأثرم.

٣ ـ الإيمان: ومن الكتب في ذلك كتاب (الإيمان) لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٤ ـ أصول الدين، أو أصول الديانة: ومن الكتب في ذلك كتاب: (الإبانة في أصول الديانة) لأبي الحسن الأشعري، وكتاب: (أصول الدين) للبغدادي[١].

المسألة الثانية: تعريف بعلم فقه اللغة

أولاً: مفهوم علم فقه اللغة: فقه اللغة مصطلح مركب من كلمتين (فقه) و(اللغة)؛ فالفقه هو العلم بالشيء، والفهم له، والفطنة فيه[٢].

وبعض العلماء يرى أن الفقه أخص من العلم، قال الراغب

---

(١) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة ص ١٠ ـ ١١، ومفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، ومقدمات في الاعتقاد، د. ناصر القفاري ص ٥ ـ ١١، وعقيدة أهل السنة ص ١٦.

(٢) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه للدكتور محمد الحمد ص ١٧.

الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفقه هو التوصل إلى علمٍ غائبٍ بعلم شاهد؛ فهو أخص من العلم»[١].

وقد غلب استعمال (الفقه) على علوم الدين؛ لشرفها، وذلك من باب تخصيص الدلالة، ولكنه يستعمل في غير علوم الدين بقرينة[٢].

أما كلمة اللغة فهي مأخوذة في الأصل من مادة (لغو)، قال ابن فارس: «اللام، والغين، والحرف المعتل أصلان صحيحان: أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والآخر يدل على اللهج بالشيء»[٣].

وقال في المعنى الثاني وهو المراد: «لَغِيَ بالأمر إذا لهج به، ويقال: إن اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها»[٤].

وفي اصطلاح علماء اللغة تعرف بعدة تعريفات، أشهرها تعريف ابن جني، حيث عرفها بقوله: «حد اللغة: أصوات يعبِّر بها كل قومٍ عن أغراضهم»[٥].

---

(١) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ص ٤٠.

(٢) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٧.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٥٥، وانظر لسان العرب ١٥/ ٢٥١.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٥.

(٥) الخصائص لابن جني ١/ ٨٧.

وهـذا التعريـف الذي تناقلـه علمـاء العربية علـى اختلاف تخصصاتهم ـ يضارع أحدث التعريفات العلمية للغة[١].

وهنـاك تعريفـات عديـدة تـكاد ـ فـي أغلبها ـ ترجـع إلى تعريف ابن جني[٢].

أما فقه اللغة باعتبار تركيبه فهـو مصطلح يطلق على العلم الذي يُعنـى بمعرفة سـنن العرب فـي كلامها، وبدراسـة قضايا اللغة؛ من حيث أصواتُها، ومفرداتها، وتراكيبها، وفي خصائصها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية،

وما يطرأ عليها من تغييرات، وما ينشأ من لهجات، وما يثار حول العربية من قضايا، وما تواجهه من مشكلات إلى غير ذلك مما يجري ويدور في فلك موضوعات فقه اللغة[٣].

---

(١) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص١٨.

(٢) انظـر بيان المختصر شـرح مختصر ابـن الحاجب لأبي الثنـاء الأصفهاني ١/ ١٥٠، وعلـم اللغـة د. حاتـم الضامـن ص٣٢، وعلـم الدلالة لأحمد مختار ص٥ وانظر الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية د. هادي الشجيري ص٥٦ ـ ٧٧.

(٣) انظـر تفاصيـل ذلـك فـي مقدمـة فقـه اللغـة د. محمـد أحمـد أبو الفرج ص١٢ ـ ٢٤، وفقـه اللغـة، محمـد سـرحان، ص٥، وفقه اللغـة العربية وخصائصها د. إميل يعقوب ص٢٨ ـ ٣٦، ومحاضرات أ. د. علي البواب =

ويمكن أن يعرف تعريفاً موجزاً، فيقال: هو العلم الذي يُعنى بفهم اللغة العربية، ودراسة قضاياها، وموضوعاتها[١].

ثانياً: بداية ظهور علم فقه اللغة: يرجع اهتمام الإنسان باللغة إلى عصور سحيقة؛ فقد نُقِل عن كثير من الأمم والشعوب عنايتهم باللغة، واشتغالهم بقضاياها، وظواهرها.

ولم يُؤْثَرْ عن العرب قبل الإسلام إلا عنايتهم بالشعر، والخطابة، وإنما بدأ اهتمامهم باللغة وعلومها بعد ظهور الإسلام.

ويكاد يكون القرن الثاني الهجري بداية النشاط العلمي الفعلي لجمع اللغة والتأليف فيها.

وقد أُلِّف في القرن الثاني مؤلفات عظيمة، وأعظمها كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وكتاب سيبويه[٢].

وقد ظل العلماء العرب مهتمين بالتأليف اللغوي من جوانبه المختلفة إلى أن كان القرن الرابع الهجري الذي يعد

= على طلاب كلية اللغة العربية في الرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ص ٢، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٩ ـ ٢٠.

(١) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٩.

(٢) انظر الخصائص ١/ ٣١٣، ومحاضرات أ.د. علي البواب ص ١١.

عصر ازدهار العلوم اللغوية؛ ففي هذا القرن وُجد عدد كبير من علماء اللغة الذين أثروا المكتبة العربية بتآليفهم اللغوية.

أما البداية الحقيقية لفقه اللغة، وظهوره علماً مستقلاً فكانت على يد عالمين من علماء اللغة الكبار في القرن الرابع؛ حيث كان لهما أكبر الأثر في التأليف في (فقه اللغة) وتعد مؤلفاتهما البداية الحقيقية لإفراد هذا العلم بكتب خاصة.

أما الأول: فهو أبو الحسين أحمد بن فارس ت: ٣٩٥هـ: الذي ألف مجموعة من الكتب اللغوية وغيرها، ومنها كتاب: (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها).

وترجع أهميةُ هذا الكتاب إلى أمور عديدة لعل أهمها كونه أول كتاب في العربية يحمل اصطلاح (فقه اللغة).

وبه تأثر المؤلفون من بعده، واتخذوا هذا الاصطلاح فنًّا لغويًّا مستقلاً[١].

وأما الآخر: فهو أبو الفتح عثمان بن جني ت: ٢٩٢[٢].

وله فيما يعد من صميم فقه اللغة كتابان جليلان، أولهما:

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٢، ومحاضرات أ.د. علي البواب ص ١١، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٤١ ـ ٤٣.

(٢) انظر مقدمة تحقيق الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ١/٦ ـ ١٥.

كتاب (الخصائص): الذي عالج فيه كثيراً من قضايا فقه اللغة، وقَدَّم نظرياتٍ وآراء تجاري أو تفوق أحدث ما قال به العلماء في العصر الحديث.

وقد تحدث في كتابه المذكور عن موضوعات كثيرة تعد من صميم فقه اللغة[١].

أما كتابه الثاني فهو: (سر صناعة الإعراب): وقد خصَّصَه ابن جني لدراسة الأصوات؛ فكان أول عالم في العربية يفرد هذا البحث بكتاب مستقل؛ حيث كان قبله يُدْرَسُ ضمن بحوث النحو كما في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد.

وقد قدم ابن جني في كتابه مباحثَ قيّمةً في علم الأصوات مستفيداً من سابقيه، ومضيفاً إليه الكثير[٢].

وبعد ذلك تتابعت التآليف في هذا الباب[٣].

---

(١) انظر مقدمة الخصائص ١/١٦ ـ ٥٣ فهي حافلة ببيان جهود ابن جني في هذا الباب خصوصاً في الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات، وانظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص٤٣ ـ ٤٥.

(٢) انظر مقدمة سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي ١/١٧ ـ ٤٤، ومحاضرات البواب ص١١، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص٤٥ ـ ٤٦.

(٣) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص٤٦ ـ ٥١.

مدخل: العلاقة العامة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة

عموم العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة تتجلى خلال مظهرين، وهما كما يلي:

المظهر الأول: المعاجم العربية:

علاقة موضوع المعاجم العربية بمباحث العقيدة مثل علاقته بأي فرع من فروع الشريعة عموماً، وذلك من جهة حاجة تلك العلوم إلى المعاجم؛ لمعرفة المعنى اللغوي الأصلي لأي مبحث من المباحث.

والمباحث العقدية كثيرة سواء في أصول العقيدة، أو ما يتعلق بالعقيدة عموماً، أو ما يستجد من النوازل العقدية، والمصطلحات الحادثة؛ فذلك ميدان فسيح، ويُشَقُّ منه موضوعات شتى؛ فإذا أريد دراسة أي مبحث منها احتيج إلى الرجوع للمعاجم؛ لمعرفة جذر المصطلحات العقدية في أصلها الوضعي.

ولابد للباحث أن يُلِمَّ ـ ولو بالقدر اليسير ـ الذي يمكنه من كيفية الرجوع إلى تلك المعاجم.

وموضوع المعاجم أحد موضوعات فقه اللغة؛ فكتب فقه اللغة تعنى بذلك الموضوع أيما عناية؛ فتعنى بدراسة المعاجم، وأصحابها، ومناهجهم في التأليف، والتبويب، وترتيب المواد، وما جرى مجرى ذلك.

والمعاجم هي التي تمد الباحث ـ في المسائل العقدية وغيرها ـ بكيفية الرجوع إلى المعاجم؛ إذ المعاجم العربية كثيرة متنوعة، وتختلف في طريقة ترتيبها لألفاظ اللغة، وشرحها لتلك الألفاظ[1].

والباحث في أي موضوع من موضوعات علم العقيدة لا يستغني ـ بحال من الأحوال ـ عن المعاجم العربية؛ إذ هي زاده في معرفة الأصل الوضعي للمصطلحات الشرعية العقدية، أو المصطلحات التي حدثت سواء كانت موافقة للشرع ـ ولا مشاحة في الاصطلاح ـ أو ما كانت مخالفة للشرع؛ فَتُرَدُّ، أو ما كانت مجملة؛ فتحتاج إلى استفصال، وبيان.

---

(١) انظر فقه اللغة د. علي وافي ص ٢١٢، ودراسات في المعاجم العربية د. أمين فاخر ص ٣ ـ ٨، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه، ص ١٩١ ـ ٣٠٢.

والمصطلحات الشرعية التي يُحتاج في معرفة أصولها اللغوية كثيرة جداً، وهي شاملة لأصول العقيدة؛ كمعرفة أصل كلمات: (التوحيد)، و(العقيدة)، و(الرب)، و(الإله)، و(الملائكة)، و(الكتب)، و(الرسل)، و(الإيمان باليوم الآخر)، و(القدر).

وكمعرفة أصول المصطلحات المتعلقة بأصول العقيدة كمعرفة أصل أسماء الدين، مثل (الإيمان)، و(الفسق)، و(الكفر)، و(الشرك)، و(النفاق)، و(الكبائر)، و(الصغائر).

وكمعرفة أصل كلمات: (الإرجاء)، و(الخروج)، و(الاعتزال)، و(الوعد)، و(الوعيد).

وكمعرفة ما يتفرع عن النبوات من المصطلحات المفردة أو المركبة، مثل: (خوارق العادات) و(معجزات الأنبياء)

و(كرامات الأولياء) و(الأحوال الشيطانية) فيحتاج إلى المعاجم؛ لمعرفتها في حال إفرادها وتركيبها.

وكمعرفة أحوال اليوم الآخر من معاني: أشراط الساعة، والقبر، والصعق، والبعث، والنشور، والحوض، والميزان، والجزاء، والحساب، والجنة، والنار.

وكمعرفة أصل كلمات: (السحر)، و(الكهانة)، و(التنجيم)، و(النُّشرة)، و(الطيرة)، و(الرقى)، و(التمائم).

وكمعرفة أصول ما يتفرع عن هذه المصطلحات والموضوعات مما لا يكاد يتناهى من المسائل[١].

وكذلك لا يستغني الباحث في علم العقيدة عن المعاجم في معرفة أصول الاصطلاحات الحادثة عند الفرق، والطوائف، كالمصطلحات الصوفية مثل كلمة: (تصوف)، أو كلمات: (الاصطلام)، و(الانبساط)، و(القبض)، و(الشهود)، و(البرق)، ونحو ذلك.

وكالمصطلحات الكلامية مثل (الجوهر، والعرض، والحدّ، والحيز) وغيرها[٢].

ولا ريب أن الرجوع إلى أصل تلك الكلمات والمصطلحات يوضح المعنى المراد، ويقربه، ويُوْجِدُ العلاقة بين المعنى

---

(١) ومعرفة مثل ذلك يرجع فيه إلى المعاجم المعروفة كالعين للخليل، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمخصص لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس للفيروزبادي، وغيرها.

(٢) ومثل هذه المصطلحات يرجع فيها إلى المعاجم السابقة، أو إلى المعاجم المتخصصة في مثل تلك الألفاظ والمصطلحات كالتعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي؛ فهي تُعنى كثيراً بمثل تلك المصطلحات، وتبين أصلها الوضعي، والاصطلاحي.

الأصلي الوضعي، والمعنى الشرعي، أو المعنى الاصطلاحي الجديد الحادث.

وهكذا يتبين ـ من خلال ما مضى ـ مدى العلاقة العامة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة من خلال اشتراكهما في موضوع المعاجم العربية.

المظهر الثاني: ظاهرة الإعراب:

فذلك من أَجَلِّ ما يُبْحث من موضوعات فقه اللغة، ومن أعظم ما يجلي مدى العلاقة بين هذا العلم وعلوم الشريعة عموماً وعلم فقه اللغة على وجه الخصوص.

ولهذا تتابعت وصايا السلف حاثَّةً على تعلم العربية، مبيِّنةً أن تعلمها من الدين، وأنها السبيل إلى تفهم القرآن والسنة.

وتحذر ـ في الوقت نفسه ـ من اللحن، وخطره على المعنى المراد من نصوص الوحيين.

ومن الآثار في ذلك ما روي عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال: «لأن أُعْرِبَ آية أحبُّ إلي من أن أحفظ آية»[1].

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد، ص٢٠٨، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/ ٢٠.

وقال عمر رضي الله عنه: «عليكم بالفقه في الدين، والتفهم للعربية، وحسن العبارة»[١].

وسُئل الحسن رحمه الله: «ما تقول في قوم يتعلمون العربية؟ فقال: أحسنوا؛ يتعلمون لغة نبيهم»[٢].

وقال يحيى بن عتيق: «سألت الحسن البصري، فقلت: يا أبا سعيد! الرجل يتعلم العربية، يتلمس حسن المنطق، ويقيم بها قراءته.

فقال: حسنٌ يا بني؛ فَتَعَلَّمْها؛ فإن الرجل قد يقرأ آية؛ فيعيا بوجهها؛ فيهلك»[٣].

وهذا ما أدركه العلماء في القديم والحديث؛ حيث ربطوا ربطاً محكماً بين اللغة العربية والإسلام؛ ذلك أن أهم ما تعتد به الأمم من تراثٍ لُغَتُها ودينها؛ فبهاتين الوسيلتين تحقق ذاتها، وتتميز شخصيتها؛ فكل قضية تثار ضد العربية، ويراد من خلالها النيل منها، وإسقاط مكانتها ـ هي في الحقيقة ـ ضد الإسلام وعقيدته.

---

(١) انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ص٢٠٩، وإيضاح الوقف ١/ ٤٩.

(٢) إيضاح الوقف ١/ ٢٩.

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد ص٢٠٩، والصعقة الغَضَبِيَّة في الرد على منكري العربية للطوفي ص٢٤٨.

ولقد نص على هذه الحقائق غير واحد من علماء اللغة والشريعة[١].

كابن فارس[٢]، والزمخشري[٣]، والثعالبي[٤]، وابن تيمية[٥].

والأمثلة على ما يؤكد تلك العلاقة كثيرة، ويكفي ههنا الإشارة إلى أن ظاهرة الإعراب من صميم موضوعات فقه اللغة، وأن له ارتباطاً بعلوم الشريعة عموماً، وبالعقيدة على وجه الخصوص؛ فعلماء العربية وجميع النحاة إلا من شذ منهم يرون أهمية الإعراب، وأن لعلاماته وألقابه دلالاتٍ معينةً، وأغراضاً معنوية؛ فهي تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية، أو مفعولية، أو غير ذلك[٦].

وأقوالهم في ذلك كثيرة جداً، قال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولها ـ يعني

---

(١) انظر فقه اللغة ـ مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٤٢٣، ومقالات في اللغة والأدب د. محمد محمد حسين ص ٧٥ ـ ٧٦، وفي سبيل لغة القرآن د. مرزوق ابن تنباك ص ١٥.

(٢) انظر الصاحبي لابن فارس ص ٣٥.

(٣) انظر المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم جارالله الزمخشري ص ٦.

(٤) انظر فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص ٥.

(٥) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ١/ ٥٢٧.

(٦) انظر فقه اللغة ـ مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٣٨٦.

العربية ـ الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما ـ إلا بالإعراب.

ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة ـ لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله»[1].

والأمثلة على أثر الإعراب في العقيدة كثيرة جداً، بل لقد ألف في ذلك رسائل علمية[2].

ومن الشواهد على ذلك ما ذكره الطوفي في كتابه (الصعقة الغضبية) حيث عقد فيه فصلاً قال فيه: «الفصل الثاني: في بيان تأثيره في السنة» يعني تأثير الإعراب.

ثم ساق حديث محاجة آدم لموسى عليهما السلام وفيه ما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ: «احتج آدم وموسى؛ فقاله له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٤.

(٢) منها على سبيل المثال (تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم في ضوء الاتجاه العقدي) وهي رسالة علمية من إعداد الدكتور محمد السيف.

فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قدِّر علي قبل أن أخلق؛ فحج آدمُ موسى»[١].

ثم علق الطوفي رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الحديث بقوله: «الصواب ـ وهو الذي أجمع عليه الرواة ـ رفعُ آدم على أنه فاعلٌ حاجٌّ، ونصب موسى على أنه مفعولٌ محجوجٌ.

ومعنى (حج آدمُ موسى): فَلَجَ عليه بالحجة، وقهره بالجدال»[٢].

ثم أوضح أن الله ـ تعالى ـ تقدم في سابق علمه إخراج آدم من الجنة؛ بسبب الأكل من الشجرة، وما علمه الله أن سيكون فهو كائن لا محالة[٣].

ثم قال ـ وهو الشاهد ـ: «وهو أكبر دليلٍ عقليٍّ يُحتج به لأهل السنة على إثبات القدر.

أما القدرية[٤] فإنهم حرفوا الرواية فقالوا: (فحجَّ آدمَ

---

(١) البخاري (٣٤٠٩، و٤٧٣٦، و٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) واللفظ له.

(٢) الصعقة الغضبية ص ٣٥٧.

(٣) المرجع السابق ص ٣٥٨.

(٤) القدرية: هم أتباع معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، وأتباع واصل بن عطاء، وعمر بن عبيد، ومن وافقهم. =

موسى) بنصب (أدم) ورفع (موسى) على أنه فاعلٌ عكس الأول، وزعموا أن النبي ﷺ قال ذلك، وإنما الرواة حَرَّفُوه»[١].

ثم علق الطوفي رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك بقوله: «فانظر إلى هذا الأصل العظيم الذي أثَّر فيه عِلْمُ العربية هذا التأثير»[٢].

ثم شرع ـ بعد ذلك ـ في بيان تلك المسألة النحوية، ومنشأ النزاع فيها، وهو قول النحاة: إذا اجتمع في الكلام فاعل ومفعول فإما أن يكونا صحيحين، بحيث يظهر الإعراب فيهما، أو معتلين، أو أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً، ثم فَصَّل الكلام في ذلك، وذكر أمثلة عليه.

وقال بعد ذلك مقرراً نتيجة هذا الخلاف: «والحق ـ إن شاء الله تعالى ـ مع أهل السنة، وما ذهب إليه القدرية فاسد لوجوه[٣].

= وقولهم في القدر: هو أن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله وقدرته أثر في ذلك.

وسموا بذلك ـ كما يقول ابن قتيبة ـ: «لأنهم أضافوا القدر إلى أنفسهم. وغيرهم يجعله له ـ تعالى ـ دون نفسه» تأويل مختلف الحديث ص٧٨.

(١) الصعقة الغضبية ص٣٥٨.

(٢) المرجع السابق ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٣) المرجع السابق ص٣٦١ ـ ٣٧٠.

ثم ذكر ثلاثة أوجه على ذلك.

ثم ذكر أمثلة أخرى تبين أثر الإعراب في المسائل العقدية[١].

وهكذا يتبين أثر الإعراب ـ وهو موضوع من موضوعات فقه اللغة ـ في العقيدة.

وهذا مما يؤكد عموم الارتباط بين هذين العِلْمَين: علم العقيدة، وعلم فقه اللغة من هذه الناحية؛ إذ هي علاقة عامة، لا تقتصر على ما بين هذين العلمين فحسب، بل ترتبط بفروع أخرى من فروع علوم الشريعة.

أما العلاقة الخاصة التي هي ألصق بهذين العلمين، والتي يترتب عليها تأثرٌ وتأثير فستكون من خلال المباحث الثلاثة التالية.

* * *

(١) حيث بيَّن الحق في مسألة رؤية الله ـ تعالى ـ في الآخرة، ورَدَّ ـ من خلال اللغة والإعراب ـ على نفاة الرؤية باستدلالهم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾. انظر تفصيل ذلك في المرجع السابق ص ٢٩٧ ـ ٤٠٧.

المبحث الأول

اشتراكهما في موضوع المشترك اللفظي

المشترك اللفظي، أو الاشتراك اللفظي مصطلح يَرِد في كتب العقائد، ويرد في كتب فقه اللغة؛ فهو من الموضوعات التي تُبْحث في هذين العِلْمَين؛ فاللغويون الذين يقولون بوجوده يرون أنه عامل مهم في ثراء اللغة، ومورد من موارد تنميتها، وتطورها.

والمؤلفات في فقه اللغة تبحث في مفهومه، والخلاف فيه، وتذكر لطائفه، وتورد الأمثلة والشواهد على وقوعه، ونحو ذلك مما يبحثونه في ذلك الشأن[1].

وكتب العقائد تتعرض لموضوع المشترك اللفظي، ويمر بالباحث في كتب العقائد كلام عن المشترك في مواضع شتى؛ كالكلام في أحوال اليوم الآخر، وفي أسماء الله وصفاته، والرد على من ينكرون صفات الله، أو يمثلونها بصفات المخلوقين.

---

(١) انظر الصاحبي ص٥٩ ـ ٦٠، والمزهر ١/٣٦٩ ـ ٣٨٦، وفقه اللغة د. وافي ١٤٥ ـ ١٤٨، وغيرها من الكتب مما سيرد ذكر لبعضها.

ويمر الكلام على المشترك في مسألة القَدْر المشترك والفاصل المميِّز، أو القَدْر المميز.

وكذلك يفرقون بينه وبين المتواطئ في باب الأسماء المتفقة في اللفظ هل هي من باب المشترك، أو من باب المتواطئ؟ إلى غير ذلك مما يمر بالباحث من هذا القبيل[1].

ومن خلال المطالب التالية سيتبين مفهوم المشترك، وطروؤه على علم العقيدة، وشيوعه في كتبها؛ كي يتجلى من خلال ذلك مدى العلاقة بين علمي العقيدة، وفقه اللغة من خلال هذا الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم المشترك اللفظي

المسألة الأولى: تعريفه

أصل المشترك في الوضع مادة (شرك)، وهي تدل على مقارنة، وخلاف انفراد[2].

والمشترك اسم مفعول من الفعل اشترك، ومصدره الاشتراك، يقال: اشترك الأمر: اختلط والتبس.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٢٣ ـ ١٢٩، و١١/ ٨٣، و٢٠/ ٢٣٤.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٦٥.

ويقال: اشترك الرجلان: صار كل واحد منهما شريكاً للآخر[١].

أما في الاصطلاح: فإن معنى المشترك عند علماء فقه اللغة والأصول يدور على كون اللفظ الواحد دالاً على عدة معان، فتسمى الأشياء الكثيرة باسم واحد.

ويدل السياق على كل معنى خاص داخل ذلك الاسم المشترك، وذلك مثل لفظ (العين).

وقد اختلفت تعريفات العلماء للمشترك اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، ويمكن أن يعرف بأنه: ما اتحد لفظه، واختلف معناه[٢].

المسألة الثانية: الخلاف في المشترك

حصل الاختلاف في شأن المشترك؛ فقال قوم بوقوع المشترك، وقال آخرون بنفيه؛ فالأكثرون ـ كما يقول السيوطي ـ يقولون: إنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إما من واضِعَيْنِ؛

(١) انظر لسان العرب ١٠/٤٤٨ ـ ٤٥١.

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ص٢١٥، والصاحبي ص٥٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/٢٢٧، والمزهر للسيوطي١/٣٦٩.

وذلك بأن يضع أحدهما لفظاً ومعنىً، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ثم يشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين.

وإما أن يقع من واضع واحد؛ لغرض الإبهام على السامع؛ حيث يكون في التصريح مفسدة[١].

والقائلون بوقوع المشترك أكثر من المانعين له، بل هناك من أوجب وقوعه؛ لأن الألفاظ متناهية بعكس المعاني؛ فهي غير متناهية[٢].

والمتأمل للخلاف في المشترك يجد أنه ما كان ينبغي أن يُتوسع فيه، ويُشقق القول؛ لأنهم جميعاً متفقون على وجود ألفاظ في اللغة قد استعملتها العرب في الدلالة على معان مختلفة بغض النظر عن كيفية وجودها مثل لفظ (العين) فهي بلفظها قد استعملت لمعان كثيرة، وكذلك غيرها من الألفاظ التي سيأتي ذكر لبعضها.

وهذا الاستعمال كافٍ في إثبات المشترك؛ لذلك فإن الذي عليه أكثر المتقدمين من اللغويين ـ هو القول بالاشتراك[٣].

---

(١) انظر المزهر ١/ ٣٦٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/ ٢٢٤، و٢٢٧.

(٢) انظر الصاحبي ص٥٩ ـ ٦٠، والمزهر ١/ ٣٦٩، وفقه اللغة د. وافي ص١٤٥ ـ ١٤٨.

(٣) انظر الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٦٩، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٧٠ ـ ١٧٢.

المسألة الثالثة: أمثلة على ألفاظ من المشترك

هناك أمثلة كثيرة يوردها اللغويون على المشترك، ولأجل أن يتضح بصورة أجلى هذا ذكر لنماذج من ذلك؛ فقد ألف ابن الشجري كتاباً سماه (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، وهو معجم لغوي للمشترك اللفظي، وقد وضعه على حروف الألف باء، مرتباً بحسب الحرف الأول للكلمة دون مراعاة للجذور اللغوية[١].

وعقد ابن بنين الدقيقي النحوي في كتابه (اتفاق المباني، وافتراق المعاني) باباً قال فيه: (الباب الثاني ما اتفق لفظه، واختلف معناه)[٢] وأورد تحته أمثلة كثيرة من هذا القبيل.

وأشهر الألفاظ في باب المشترك لفظ (العين) حيث تطلق على معانٍ كثيرة جداً، وقد أولع اللغويون، والشعراء في ذكر ما تحتها من المعاني؛ فمن ذلك أنها تطلق على النقد من

---

(١) انظر ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري، حرره وحققه أحمد حسن بسج ٤ ـ ٥، والكتاب يقع في ٣٧٩ صفحة.

(٢) انظر اتفاق المباني، وافتراق المعاني لابن بنين الدقيقي النحوي، ص ١٠٥.

الدراهم والدنانير، وعلى مطر أيام لا يقلع؛ يقال: أصاب أرض بني فلان عين، وتطلق على عين الماء، وعين الركبة، والعين التي تصيب الإنسان، وعلى فم القربة، وعلى عين الشمس، وعلى الجاسوس، وعلى الباصرة[1].

ومن أمثلة المشترك لفظ (الهلال) حيث يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل.

ومنها لفظ (الخال) حيث يطلق على أخي الأم، والمكان الخالي، والشامة في الوجه.

ومنها كلمة (جَلْس) حيث تطلق على الرجل الطويل، وعلى العسل، وعلى الخمر، وعلى نجد[2].

---

(١) انظر اتفاق المباني وافتراق المعاني ص١٠٧ ـ ٢٤١، ومعجم الأدباء ١/ ٥٤٠ ـ ٥١، والمزهر ١/ ٣٧٠ ـ ٣٨٦، وانظر معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية لعبد الحليم محمد قنبس.

(٢) انظر كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢، واتفاق المباني وافتراق المعاني ص١٢٣ ـ ١٢٤، والمزهر ١/ ٣٧٦، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ص٢٢٩، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص١٧٢ ـ ١٧٤.

المطلب الثاني: طروء المشترك على علم العقيدة

لم يكن المشترك معروفاً، ولا حاضراً في علم العقيدة، ولا كتب العقائد.

وإنما كان موضوعاً لغوياً بحتاً يبحثه اللغويون، ويضمنونه مدوناتهم في علم فقه اللغة، فيذكرون تعريفه، والخلاف فيه، ويوردون الأمثلة عليه، والشواهد له ـ كما مر ـ.

وعُرُوُّ علم العقيدة عن ذلك الموضوع في السابق لعدم الحاجة إليه؛ فألفاظ العقيدة واضحة، ومعانيه ظاهرة جلية؛ إذ كانت تُتَلَقَّى من المصادر الأصلية: الكتاب والسنة.

وأدلتهما قاطعة واضحة تسبق إلى الأذهان ببادئ الرأي، وأول النظر ويشترك كافة الخلق في إدراكها[1].

فأدلة الكتاب والسنة ـ كما يقول ابن الوزير ـ مثل الغذاء الذي ينتفع به كل إنسان، بل كالماء الذي ينتفع به الصبي، والرضيع، والرجل القوي، والضعيف؛ فهي أدلة سائغة جلية تقنع، وتسكن النفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة[2].

---

(١) انظر عقيدة أهل السنة والجماعة ص ٣٢.

(٢) انظر ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لابن الوزير ص ٢١.

والأمثلة على وضوحها كثيرة جداً، وقد ضرب ابن الوزير أمثلة على ذلك فقال: «ألا ترى أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وأن التدبير لا ينتظم في دار واحدة بِمُدَبِّرَيْنِ؛ فكيف ينتظم في جميع العالم؟!

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وَأَنَّ مَنْ خلق عَلِمَ ثم خلق، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

فهذه الأدلة وأمثالها تجرى مجرى الماء الذي جعل الله منه كل شيء حي»[1].

وقل مثل ذلك في الآيات التي تدل على الوحدانية، وأركان الإيمان وسائر أمور الاعتقاد.

وكذلك الشأن في الأحاديث الكثيرة التي تدور حول العقيدة؛ فهي واضحة كل الوضوح كما في حديث جبريل المشهور[2] عندما جاء إلى النبي ﷺ وسأله عن أركان الإسلام،

(١) المرجع السابق ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) انظر صحيح مسلم (٨).

والإيمان، والإحسان، والساعة، فأجابه عن هذه المطالب العالية الإجابة الوافية الكافية الشافية بكل يسر ووضوح.

وقل مثل ذلك في حديث الجارية لما قال لها ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء.

قال: «من أنا؟» قالت: رسول الله.

قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[1].

فهذان سؤلان عظيمان يتعلقان بأصلين من أصول الدين، وهما الوحدانية، والنبوة.

ومع ذلك أجابته الجارية إجابة فطرية كافية، فأقرها النبي ﷺ وجعل ذلك علامة إيمانها، واستحقاقها للعتق.

وهكذا سار الصحابة رضي الله عنهم حيث تلقوا العقيدة على هذا النحو؛ فكانوا يفهمون العقيدة، ويقررونها على وَفْقِ ما تَلَقَّوه.

وهكذا سار من بعدهم ممن تبعهم بإحسان على هذا الطريق اللاحب.

والأمثلة على تقريراتهم العقدية كثيرة جداً، وكتب العقيدة

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

بالإسناد حافلة بذلك؛ حيث يقررون مسائل العقيدة بعبارات واضحة سلسة.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تعريفهم للإيمان بأنه (قول وعمل) هذا التعريف الجامع المانع الذي أجمع عليه علماء السنة في مختلف الأمصار[١].

وكذلك الإمام مالك لما سئل عن الاستواء أجاب تلك الإجابة العظيمة التي تعد دستوراً لأهل السنة في باب الأسماء والصفات، وذلك عندما قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٢].

وكذلك الإمام أحمد لما سئل عن القدر أجاب تلك الإجابة المسددة حيث قال: «القدر قدرة الله على العباد»[٣].

والحاصل أن هذه هي طريقة السلف في تلقي العقيدة وتقريرها.

---

(١) وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، ومنهم ابن عبد البر في التمهيد ٩/ ٢٣٨، وانظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٤/ ٨٣٢.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، وانظر تفصيل الكلام على هذا الأثر في بحث (الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء دراسة تحليلية د. عبد الرزاق البدر.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني ٢/ ١٥٥.

وبعد أن دخل علم الكلام والجدل إلى المسلمين، وصار أهل الكلام يبحثون في أصول الدين، ويقررون مسائل الاعتقاد على وفق ما يقتضيه العقل المحض - ظهرت ألفاظ ومصطلحات كثيرة دخيلة على الأمة وعلى العقيدة.

وهذا الألفاظ والمصطلحات عرفت عند علماء السلف بـ(الألفاظ المجملة).

وهي ألفاظ أحدثها أهل الكلام، وسميت مجملة لأنها ألفاظ مشتركة بين معانٍ صحيحة، ومعانٍ باطلة؛ فلا يُدْرَكُ معناها إلا بعد الاستفصال.

وهذه الألفاظ لم ترد في الكتاب ولا السنةِ، وطريقةُ أهل السنة في التعامل معها أنهم يتوقفون فيها؛ لأنه لم يَرِدْ لها نفي ولا إثبات في الكتاب والسنة.

أما معانيها فيستفصلون عنها، فإن كانت تحمل معاني صحيحة قبلوها، واستعملوا اللفظ الشرعي، وإن كانت تحمل معاني باطلة ردوها[1].

وهناك ألفاظ من هذا القبيل يكثر ورودها في كتب الاعتقاد،

---

(١) انظر مصطلحات في كتب العقائد ص ٥٥ - ٥٧، ورسائل في العقيدة لمحمد الحمد ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

وأشهرها ألفاظ: الجهة، والحد، والأعراض، والأبعاض، والأعضاء، والأركان، والجوارح، وحلول الحوادث، والتسلسل.

وأكثر ما ترد في باب الأسماء والصفات؛ إذ يراد منها التوصل إلى نفي الصفات من هذا الطريق؛ لكونها ألفاظاً مشتركة مبهمة.

والكلام في هذا المقام ليس عن هذه الألفاظ[1]، وإنما عن كيفية طروء مصطلح المشترك اللفظي على علم العقيدة.

فلما كانت هذه الألفاظ المشتركة ذريعة لتعطيل صفات الله ـ جل وعلا ـ قام علماء السنة بالرد على من أحدثوها، وبيان ما في هذه الألفاظ من الإجمال والاشتراك، وما ينبغي أن يكون التعامل معها.

ثم إن من ضلوا من الصفاتية سواء كانوا ممثلة، أو معطلة يرون أن الصفات المشتركة بين الخالق والمخلوق تقتضي المماثلة؛ فزعم الممثلة أن في ذلك تماثلاً بين الخالق والمخلوق.

وزعم المعطلة أن إثبات تلك الصفات يقتضي المماثلة؛ فنفوها؛ بحجة تنزيه الله عن النقائص.

---

(١) انظر تفصيل الكلام على هذه الألفاظ وتحليلها في مصطلحات في كتب العقائد ص ٥٥ ـ ٧٦، ورسائل في العقيدة ص ٢٢١ ـ ٢٤٦.

ولم يفرقوا بين ما أضيف إلى الخالق، وما أضيف إلى المخلوق، وأن ما أضيف إلى الخالق فهو مُختصٌّ به، لائقٌ بجلاله، وعظمته، وأوليَّته، وآخِريَّتِه، وما أضيف إلى المخلوق فهو مُخْتَصٌّ به، لائقٌ بضعفه، وافتقاره، وحدوثه، وفنائه.

وهذا هو حالهم مع كثير من الصفات كالغضب، والرحمة، والمعية، بل والوجود، وغيرها من الصفات.

ولما كان الأمر كذلك قام علماء السنة بإبطال زيف هؤلاء، وأوضحوا التباين بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وفصَّلوا القول في الرد عليهم، وإبطال زيفهم[1].

وكان من أساليبهم في الرد بيانهم ما بين صفات الخالق وصفات المخلوق من القدر المشترك، والفاصل المميز، وأن الاشتراك في أصل الصفة لا يعني التماثل من كل وجه، وأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، وقدر مميز[2].

وهكذا طرأ المشترك على علم العقيدة، وصار يُبحث في غضون مسائلها ـ كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي ـ.

---

(١) انظر تفصيل الرد عليهم في القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ محمد بن عثيمين ص ٤٥ ـ ٥٣.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٥/ ٢١٠، والتدمرية ص١٢٦ ـ ١٢٩.

المطلب الثالث: شيوع المشترك في كتب العقيدة

مر في المطلب الماضي كيفية طروء المشترك على كتب العقائدِ، والكلامُ في هذا المطلب سيدور حول شيوعه؛ حيث أضحى المشترك اللفظي حاضراً في كتب العقائد خصوصاً عند الكلام في أحوال اليوم الآخر، أو في أسماء الله، وصفاته، أو حال مناقشة المتكلمين في ذلك.

ولعل أجلى ما يرد من ذلك ما كان مقترناً بموضوع المتواطئ، ومسألة القدر المشترك؛ إذ بين هذه الموضوعات تداخل، وتشابك؛ إذ المشترك ما اتحد لفظه، واختلف معناه.

وهو يوافق المتواطئ في شقه الأول من جهة كونه لفظاً واحداً يطلق على معان، ويخالفه في شقه الثاني وهو كون هذه المعاني مرتبطةً بمعنى عام؛ فالاسم المتواطئ يُعرَّف بأنه: هو الاسم الواحد الذي يقال من أول ما وضع له على أشياء كثيرة، ويدل على معنى واحد يعمها[1].

والحاصل أن الأسماء المتواطئة تشترك في اللفظ والمعنى.

---

(١) انظر التعريفات ص ١٩٩، والدراسات اللغوية ص ١٦٥، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٧٤.

أما المشتركة فإنها متفقة اللفظ مختلفة المعنى، وهذا ما يؤكده ابن تيمية بقوله: «الأسماء المتفقة اللفظ قد يكون معناها متفقاً وهي المتواطئة، وقد يكون معناها متبايناً وهي المشتركة اشتراكاً لفظيًا كلفظ سهيل المقول على الكوكب، وعلى الرجل»[١].

وإليك مثالين يتضح بهما مَزِيد تمييز بين المشترك، والمتواطئ: الأول: لفظ (العين) فهي تطلق على عدة معان مختلفة، فهذا مثال للمشترك، وقد مر الكلام على تلك الإطلاقات في المطلب الماضي.

والمثال الثاني: لفظ (الوجود) فهو يطلق على وجود الخالق، وعلى وجود المخلوق؛ فمعنى الوجود ـ بمفهومه العام ـ واحد من جهة كونه ضد العدم، ولكنه يختلف من جهة إضافته؛ فهذا مثال للمتواطئ.

وبناءً على ذلك يمكن أن يقال: إن المشترك ما اتحد لفظه واختلف معناه، والمتواطئ هو ما اتحد لفظه ومعناه، ولكنه يختلف باختلاف السياق والإضافة[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٣٤، وانظر الدراسات اللغوية والنحوية ١٦٥ ـ ١٦٧ ففيه تفصيل جيد.

(٢) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ١٧٦.

وما يقال في لفظ الوجود يقال في جميع الأسماء، والصفات التي تطلق على الخالق، وعلى المخلوق، كأسماء السميع، والعليم، والبصير، والحي، والقدير.

وكسائر الصفات كالذي تضمنتها الأسماء التي ذكرت آنفاً، وكغيرها من الصفات كالمعية، والعلو، والاستواء، والنزول وغيرها[1].

وهذا النوع ـ وهو المشترك المشتبه بالمتواطئ ـ يكثر وروده في كتب العقائد، خصوصاً في باب الإيمان باليوم الآخر، وباب الأسماء والصفات ـ كما مر ـ.

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ عند كلامه على صفة المعية لله عَزَّ وَجَلَّ فبعد أن ذكر صفة المعية، وأنها ثابتة بالكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة قال: «والمعية في اللغة مطلق المقارنة والمصاحبة، لكن مقتضاها ولازمها يختلف باختلاف الإضافة، وقرائن السياق والأحوال»[2].

---

(١) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص ١٧٤.

(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية تأليف الشيخ محمد بن عثيمين، ص ٤٣.

ثم ذكر الأمثلة على ذلك فقال: «فتارة تقتضي اختلاطاً كما يقال: جعلت الماء مع اللبن، وتارة تقتضي تهديداً وإنذاراً كما يقول المؤدب للجاني: (اذهب فأنا معك)، وتارة تقتضي نصراً وتأييداً كمن يقول لمن يستغيث به: (أنا معك) إلى غير ذلك من اللوازم والمقتضيات المختلفة باختلاف الإضافة والقرائن والأحوال»[١].

ثم عقب على ذلك بقوله: «ومثل هذا اللفظ[٢] الذي يتفق في أصل معناه، ويختلف مقتضاه وحكمه باختلاف الإضافات والقرائن يسميه بعض الناس مشككاً؛ لتشكيك المستمع: هل هو من قبيل المشترك: الذي اتحد لفظه واختلف معناه؛ نظراً لاختلاف مقتضاه وحكمه؟

أو هو من قبيل المتواطئ الذي اتحد لفظه ومعناه؛ نظراً لأصل المعنى؟»[٣].

ثم رجَّح ما يراه حيال ذلك، فقال: «والتحقيق أنه نوع من المتواطئ؛ لأن واضع اللغة وضع هذا اللفظ بإزاء القدر

---

(١) المرجع السابق ص٤٣.

(٢) يعني لفظ (المعية).

(٣) فتح رب البرية ص٤٣ ـ ٤٤.

المشترك، واختلاف حكمه ومقتضاه إنما هو بحسب الإضافات والقرائن لا بأصل الوضع.

لكن لما كانت نوعاً خاصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ»[1].

وبعد أن قرر ذلك أوضح النتيجة والمحصلة لذلك، فقال: «إذا تبين ذلك فقد اتضح أن لفظ المعية المضاف إلى الله مستعمل في حقيقته لا في مجازه.

غير أن معية الله لخلقه تليق به؛ فليست كمعية المخلوق للمخلوق، بل هي أعلى وأكمل، ولا يلحقها من اللوازم، والخصائص ما يلحق معية المخلوق للمخلوق»[2].

هذا وإن شيخ الإسلام ابن تيمية من أكثر العلماء ـ إن لم يكن أكثرهم ـ تطرقاً لموضوع المشترك في بحثه لمسائل العقيدة على وجه الخصوص؛ حيث أبدى فيه، وأعاد، وفصَّل في شأنه، وفرَّق بينه وبين المتواطئ ـ كما مر ـ وربط بينه وبين مسألة القَدْر المشترك التي تكاد تكون من أكثر ما تعرض له في

---

(١) فتح رب البرية ص ٤٤.

(٢) فتح رب البرية ص ٤٤.

حديثه عن اليوم الآخر، وأسماء الله وصفاته، ومناقشاته للمتكلمين في هذه المسائل[١].

ومن الأمثلة على ذلك قوله في الرسالة التدمرية في معرض مناقشته لمن ضلوا في إثبات وجود الخالق ـ جل ثناؤه ـ: «وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) لزم التشبيه، فقالوا: لفظ (الوجود) مقول بالاشتراك اللفظي؛ فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم، ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات»[٢].

وقال في موضع آخر: «وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة.

وإذا زال الاشتباه بما يميز أحد المعنيين من إضافة، أو تركيب، أو تعريف كما إذا قيل (فيها أنهار من ماء) فههنا خص هذا الماء بالجنة؛ فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا»[٣].

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/٢٨٦، و٥/١٧٩، و١٨٣، ومنهاج السنة ٢/٥٨٥ ـ ٥٩٢، ومجموع الفتاوى ٥/٢١٠ ـ ٢١٢، و٧/١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) التدمرية ص١٠٨.

(٣) التدمرية ص١١١.

وقال مبيناً ما ينبغي أن يفهم في باب القَدْر المشترك: «والقدر المشترك مطلق كُلّي لا يختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المُحْدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم؛ فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه»[1].

ويعني بهذا ـ أي الاشتراك الكلي ـ أن كل موجودين يشتركان في هذا المعنى العام وهو الوجود الذي هو ضد العدم.

وقال في موضع آخر موضحاً كثرة ما يقرر هذا المعنى: «وقد بُسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القَدْرَ المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا مُعَيَّناً مقيداً، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كلُّ موجودٍ متميزٌ عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله»[2].

وبعد أن قرر أن عدم الفهم لهذا المعنى يوقع في التناقض، والغلط ضرب أمثلة من هذا القبيل، فقال: «ولكثرة الاشتباه في

---

(١) التدمرية ص١٢٦.

(٢) المرجع السابق ص١٢٧ ـ ١٢٨، وانظر ص١٢٩.

هـذا المقام وقعت الشبهة فـي أن وجـود الرب: هـل هو عين ماهيته؟ أو زائدٌ على ماهيته؟.

وهل لفظ الوجود مقول بالاشـتراك اللفظـي، أو بالتواطئ، والتشكيك؟»[١].

ثم بين اضطراب المتكلمين، وتناقضهم في هذه المسـألة، فقال: «وقد بسـطنا من الكلام في هـذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة»[٢].

ثم قرر بعد ذلـك تحقيق القول في هذه المسـألة، وبَيَّن أن الصـواب هـو أن وجـود كل شـيء فـي الخـارج هـو ماهيتـه الموجودة في الخـارج بخلاف الماهيـة التي في الذهـن؛ فإنها مغايرة للموجـود في الخـارج، وأن لفظ الوجـود كلفظ الذات والماهية، والحقيقة، ونحو ذلك.

وأن هـذه الألفاظ كلهـا متواطئـة، وإذا قيل: إنها مشـككة؛ لتفاضل معانيها فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى

---

(١) التدمرية ص١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) المرجع السابق ص١٢٩.

فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً[١].

وما يقرره في لفظ الوجود يقرره ـ كذلك ـ في غيره من الأسماء العامة المتواطئة التي يسميها النحاة أسماء الأجناس؛ فهي ـ كما يقرر ـ إما أن تستعمل مطلقة عامة كما إذا قيل الموجود ينقسم إلى واجب، وممكن، وقديم، ومحدث، والعلم ينقسم إلى قديم ومحدث.

وإما أن تستعمل مُقَيَّدةً خاصةً معينة كما إذا قيل: وجود زيد وعمرو، وعلم زيد وعمرو.

فإذا استعملت مقيدة خاصة معينة دلت على انفراد ما يختص به المسمى دون غيره[٢].

ثم يضرب لذلك أمثلة؛ فيقول: «فإن قيل: عِلْمُ زيدٍ، ونزولُ زيدٍ، واستواءُ زيدٍ، ونحو ذلك ـ لم يَدُلَّ على ما يَشْرَكَهُ فيه غيره»[٣].

---

(١) انظر المرجع السابق ص١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٥/٣٢٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/٣٢٨.

ثم يوضح كيفية العلم بما بين المخْلوقِيْنَ من الاشتراك، وأنه ليس من جهة دلالة اللفظ، وإنما هو من جهة القياس، والمعقول، والاعتبار؛ لأننا نعلم أن زيداً نظير عمرو، وأن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله؛ فإذا كان هذا من جهة المخلوق فذلك في الخالق أولى.

ثم يصل إلى نتيجة من خلال ذلك؛ فيقرر أن علم الله، وكلامه، ونزوله، واستواءه، ووجوده، وحياته ـ لا يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى؛ إذ لا دليل على مماثلته لغيره كما دل في زيد وعمرو؛ لأنَّا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس؛ لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له، ولا كفو، ولا ند؛ فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن سائر صفاته مثل غيره؛ فالقول في صفاته كالقول في ذاته؛ فليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا أفعاله[1].

ثم يبين عِظَمَ شأن هذا المقام؛ فيقول: «فليتدبر العاقل هذا المقام الفارق؛ فإنه زل فيه خلق من أولي النظر الخائضين في الحقائق حتى ظنوا أن هذه المعاني العامة المطلقة الكلية تكون

---

(١) انظر المرجع السابق ٥/٣٢٩.

موجـودة في الخـارج كذلـك، وظنـوا أنَّـا إذا قلنـا: إن الله ﷻ موجود حي عليم، والعبد موجود حي عليـم ـ أنه يلزم موجود في الخارج يشـترك فيه الرب والعبد، وأن يكون ذلك الموجود بعينه في العبد والرب، بل وفي كل موجود»[1].

ولـه في هـذا الباب تقريـرات كثيـرة في مواضع شـتى من آثاره[2].

والـكلام فـي هـذا وضـرب الأمثلـة عليـه يطـول، وإنمـا المقصود ممـا مضى إثبات الأثـر، والحضور القـوي لموضوع المشـترك اللفظـي في كتـب العقائـد، وأن ذلك مما يـدل على العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغـة من خلال هذا الموضوع الذي صار مشتركاً بينهما.

* * *

(١) المرجع السابق ٥/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢، و٢٠٤، و٢٠٦، و٩/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ٨٢ ـ ٨٣، والجواب الصحيح ٤/ ٣٠٨.

المبحث الثاني

اشتراكهما في موضوع المترادف

ويسمى: الترادف، ويسمى: المرادف ـ أيضاً ـ وهو من الموضوعات التي تُبْحَث في فقه اللغة من ناحية مفهومه، والخلاف فيه، وذكر الأمثلة عليه، وأسباب وقوعه، ونحو ذلك.

ويرد ـ أيضاً ـ في كتب العقائد خصوصاً عند الكلام على أسماء الله وصفاته، وأسماء اليوم الآخر، وأسماء الرسول ﷺ.

ومن خلال المطلبين التاليين سيلقى الضوء على الترادف، وروده في كتب العقائد؛ كي يتضح مدى العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة من خلال ذلك الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم المترادف والخلاف فيه

المسألة الأولى: تعريفه

أصل المترادف الوضعي كلمة (ردف) وهي تدور حول معنى إتباع شيء لشيء، والترادف هو التتابع[1].

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ٢/٥٠٣.

وأما في الاصطلاح: فَيُعَرَّف الترادف بتعريفات عدة تدور حول معانٍ متقاربة؛ إذ الاختلاف بينها اختلاف تنوع؛ فهو يدور حول ألفاظ مفردة تدل على معنى واحد باعتبار واحد، أو هو الأسماء الكثيرة لمسمى واحد[١].

ويمكن أن يؤخذ من ذلك تعريف مختصر، فيقال: إن المترادف هو: ما اتحد معناه، واختلف لفظه.

مثال ذلك: الأسد، والهزبر، والضرغام، والليث، ونحوها من الأسماء التي تدل على مسمى واحد[٢].

المسألة الثانية: الخلاف في المترادف

اختُلِفَ في وقوع المترادف في اللغة؛ فذهب إلى القول بوقوعه كثير ممن ألف فيه.

ورأوا أن الألفاظ ـ وإن اختلفت معانيها ـ ترجع إلى معنى واحد، فالسيف، والعضب، والمهند كلها ترجع إلى معنى واحد.

وذكروا أن للترادف فوائد كالمراوحة في الأسلوب، وطرد الملل، والتوسع في طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة، وكثرة

---

(١) انظر التعريفات ص٥٩، و١٩٩، و٢٠٨، والمزهر ١/ ٤٠٢.

(٢) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص١٨٦ ـ ١٨٧.

الوسائل إلى الإخبار عما في النفس؛ فقد يحتاج المتكلم أن يعبر عما في نفسه؛ فيلائم قوم أو مقام ألفاظ، ويلائم مقام وقوم آخرون ألفاظ أخرى، وهكذا.

وكل ذلك مما يمد المتكلم والكاتب بالسعة، والتفنن[١].

قال أبو هلال العسكري رَحِمَهُ اللَّهُ متحدثاً عما ينبغي للكاتب: «وينبغي أن يكثر الألفاظ عنده؛ فإن احتاج إلى إعادة المعاني أعاد ما يعيده منها بغير اللفظ الذي ابتدأه، مثل قول معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (من لم يكن من بني عبد المطلب جواداً فهو دَخيل، ومن لم يكن من بني الزبير شجاعاً فهو لَزِيق، ومن لم يكن من ولد المغيرة تيَّاهاً فهو سَنيد).

فقال: (دخيل)، ثم قال: (لزيق)، ثم قال: (سنيد).

والمعنى واحد، والكلام على ما تراه أحسن، ولو قال: لزيق، ثم أعاده لسمج»[٢].

---

(١) انظر الصاحبي ص٥٩ ـ ٦١، والمزهر ١/٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) كتاب الصناعتين ص١٥٨، ولا يعني ذلك أن أبا هلال العسكري يرى الترادف في اللغة، وإنما يريد أن يبين ما يحسن أن يكون عليه الكاتب من ثروة لغوية؛ كي تُمده بالألفاظ التي تعينه على إبراز معانيه بأحسن ما يكون، وإلا فهو معدود ممن ينكرون الترادف، ويدل على ذلك عنوان =

وممن قال بوقوع المترادف، وألف فيه ابن خالويه؛ حيث ألف كتاباً في أسماء الأسد، وكتاباً في أسماء الجنة.

ومنهم الفيروزبادي، حيث ألف كتاباً سماه (الروض المسلوف يما له اسمان إلى ألوف)[١].

وألف كتاباً سماه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل).

ومن أسماء العسل التي ذكرها: الضَّرب، والضَّرَبة، والضَّريب، والشَّوب، والذَّوب، والحميت، والجلس، والشَّهد، والشُّهد، والماذي[٢].

= كتابه (الفروق اللغوية) وقد صَدَّرَه بباب أوضح فيه أن «كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة». انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ص ١٠.
وقد ذكر في ذلك الكتاب ألفاظاً كثيرة يعدها القائلون بالمترادف داخلة فيه، ويرى أبو هلال أن بينها فروقاً، وأن كل لفظ يتميز بما يخصه، وإن كان قريباً من المعاني التي تدور في فلك واحد كالجود، والكرم، والسخاء، ونحوها.

(١) انظر المزهر ١/٤٠٧.

(٢) انظر ترقيق الأسل لتصفيق العسل، للفيروزبادي تحقيق محمد الشنطي، وانظر في مزيد أمثلة للمترادف إلى كتاب الألفاظ لابن السكيت، والمزهر ١/٤٠٧ ـ ٤١٣.

ومما احتج به المجيزون على وقوع الترادف قولهم: لو كان لكل لفظ معنى غير معنى الآخر لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته.

قالوا: ألا ترى أنا نقول في (لا ريب فيه): (لا شك فيه)؛ فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ؛ فلما عُبِّر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد.

وقالوا: إنه يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد؛ تأكيداً، ومبالغةً، كالنأي والبعد، والكذب والمين[1].

فهذه خلاصة أقوال من قالوا بوقوع المترادف.

وذهب آخرون إلى إنكار المترادف في العربية، كالتاج السبكي؛ حيث زعم أن كل ما يظن أنه من المترادف فهو من المتباينات التي تتباين في الصفات.

وضرب لذلك أمثلة على ذلك، ومنها: الإنسان والبشر؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يُؤْنِس.

والثاني ـ يعني البشر ـ باعتبار أنه بادي البشرة.

---

(١) انظر الصاحبي ص٥٩.

وكذا الخندريس: العقار[١]؛ فإن الأول؛ باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدن؛ لشدتِّها[٢].

وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب ـ كما يقول السيوطي ـ[٣].

وممن قال بإنكار المترادف ابن فارس، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، والمهند، والحسام.

والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف،

وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»[٤].

ثم ذكر الخلاف في ذلك؛ فقال: «وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: (سيف، وعضب، وحسام).

---

(١) الخندريس والعقار: من أسماء الخمر، انظر المزهر ١/٤٠٣.

(٢) انظر المزهر ١/٤٠٣.

(٣) انظر المرجع السابق ١/٤٠٣.

(٤) الصاحبي ص٥٩.

وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غيرُ معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى، وذهب، وانطلق، وقعد، وجلس، ورقد، ونام، وهجع.

قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جلس) وكذا القول فيما سواه.

وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[1].

ثم ذكر احتجاج المجيزين له، ثم ذكر ما يرجحه من ذلك، فقال: «ونحن نقول: إن في قعد معنىً ليس في جلس، ألا ترى أنا نقول (قام ثم قعد) و(أخذه المقيم والمقْعِدُ) و(قعدت المرأة عن الحيض) ونقول لناس من الخوارج (قَعَدٌ) ثم نقول: (كان مضطجعاً فجلس) فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأن (الجَلْسَ: المرتفع) فالجلوس ارتفاع عما هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كله.

وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء ـ فإنا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة،

---

(١) المرجع السابق ص٥٩.

ولسنا نقول إن اللفظتين مختلفتان، فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: إن في كل واحدة منهما معنىً ليس في الأخرى»[١].

فهذه خلاصة ما وقع في المترادف من الخلاف؛ فمن جعل ألفاظه مترادفة نظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن منع ذلك نظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى؛ فهي تشبه المترادفة في الذات، والمتباينة في الصفات[٢].

وهناك موقف وسط حيال الخلاف في الترادف، ويمثله بعض العلماء.

يقول الدكتور هادي الشجيري في الجمع بين الأقوال بشأن الترادف: «والمتأمل فيما سطَّره المؤلفون في كلا الاتجاهين ـ وإن كنا لا نعدم من توسَّط فيهما ـ يجد أن كلّاً منهما قد غالى في اتجاهه؛ فمن أثبته فقد غالى في إثباته، وتوسع في تكثير مفرداته، حتى أغفل كثيراً من الفروق اللغوية من الألفاظ التي عدها مترادفة.

---

(١) الصاحبي ص ٦٠.

(٢) انظر المزهر ١/ ٤٠٥، والتدمرية ص ١٠٢، وسيأتي أمثلة توضح هذا المعنى أكثر.

ومن أنكره فقد غالى في إنكاره حتى تَلَمَّس فروقاً دقيقة لا تخطر على بال علماء اللغة فضلاً عن متكلميها»[١].

ثم أشاد بموقف ابن تيمية من المترادف فقال: «وقد وقف ابن تيمية موقفاً موفَّقاً من هذه الظاهرة، وفصَّل القول؛ لأن إطلاق القول بالإثبات مع الإسراف في جمع المفردات، وإغفال الفروق، أو النفي مع المغالاة في تلمس الفروق ـ زللٌ بيِّنٌ»[٢].

ثم أوضح أن ابن تيمية من المثبتين لوقوع الترادف في اللغة، ولكنه في إثباته له بدا متحفظاً، فقد قال[٣]: «الترادف في اللغة قليل»[٤].

وقال ـ أيضاً ـ: «كما أن اللفظ يَتَّحِدُ معناه فقد يتعدد ويتحد معناه كالألفاظ المترادفة، وإن كان من الناس من ينكر الترادف المحض»[٥].

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٠.

(٣) القائل ابن تيمية. انظر المرجع السابق ص ٢٦٠.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤١.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٢٣، وانظر إلى تفصيل رأيه في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٦٠ ـ ٢٦٤.

المطلب الثاني:
طروء المترادف وشيوعه في كتب العقيدة

ما قيل عن طروء المشترك على علم العقيدة يقال مثله ـ في الجملة ـ عن طروء المترادف؛ إذ كان موضوعاً لغوياً بحتاً، ولم يكن له ذلك الذكر في كتب العقائد.

وسبب طروئه ـ على وجه التحديد ـ ما أحدثه المتكلمون من نفي صفات الله ﷻ.

فصفات الله ـ جل ثناؤه ـ جاءت في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

وكلُّ اسم من أسماء الله يتضمن صفة من صفاته.

وقد كان السلف الصالح من الصحابة ومن أتى بعدهم يثبتون هذه الصفات، ولا يسألون عن كنهها، ولا يتعرضون لكيفيتها[1].

واستمر الحال على تلك الصحابة حتى أواخر عصر التابعين؛ حيث ظهرت مقالة التعطيل، وكان أول من تكلم بها

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٧٩، والتدمرية ص ٨٩ ـ ١٠٠، وفتح رب البرية ص ٦٤ ـ ٦٥، والمعتزلة وأصولهم الخمسة د. عواد المعتق ص ٨٣.

الجعد بن درهم المقتول سنة ١١٩هـ، ثم أخذها عنه الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٨هـ فأخذ تلك المقالة ونشرها.

وفي حدود المائة الثالثة انتشرت مقالة الجهمية، فتلقفها رؤوس الاعتزال، فنشروها، وشاع القول بها.

والكلام في هذه البدعة، وأسبابها، وآثارها يطول.

والمقصود ههنا، أن من أسباب نفيهم للصفات دعواهم أن إثباتها يستلزم التشبيه والحدوث، ويؤدي إلى تعدد القدماء، وذلك شرك ـ بزعمهم ـ.

وزعم من أثبت الأسماء منهم ـ كالمعتزلة ـ أنها أسماء محضة لا تدل على معانٍ[1].

وقد اشتد نكير السلف على تلك البدعة، فضللوا أهلها، وألفوا الكتب في الرد عليهم.

وكان من ضمن ما ردوا به على هؤلاء أن إثبات الأسماء والصفات لا يستلزم تعدد القدماء، وأن الأسماء الحسنى تتضمن معانيَ تدل على صفات الله ﷻ وليست أعلاماً محضة ـ كما يزعم المعتزلة ـ.

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ١/ ٥١.

وكان من أدلتهم في ذلك استعمال مصطلح المترادف؛ حيث أوضحوا أن أسماء الله مترادفة باعتبار دلالتها على الذات؛ فهي كلها تدل على ذات واحد، ومسمى واحد.

وهي متباينة باعتبار ما تحتها من المعاني، وهذا ما سيتضح في غضون هذا المطلب.

ومن هنا صار المترادف مصطلحاً يَرِدُ كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب الأسماء والصفات مقروناً بالتباين والتكافؤ.

ويَرِدُ ـ كذلك ـ في أسماء القرآن، وأسماء النبي محمد ﷺ.

ومن أكثر العلماء تطرقاً لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الرسالة التدمرية في معرض كلام له عن أسماء الله وصفاته، وكونها متنوعة في معانيها، متفقة في دلالتها على ذات الله ـ تعالى ـ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم إلى غير ذلك من أسماء الله وصفاته؛ فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذلك

مع تنوع معانيها؛ فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات»[١].

ثم يتابع الكلام في هذا السياق، ويضرب مثلاً بأسماء النبي ﷺ والقرآن مما هو داخل في قبيل المترادف؛ فيقول: «وكذلك أسماء النبي ﷺ مثل: محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب.

وكذلك أسماء القرآن، مثل: القرآن، والفرقان، والهدى، والنور، والتنزيل، والشفاء، وغير ذلك»[٢].

ثم يعلق على ذلك، فيقول: «ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها؛ هل هي من قبيل المتباينة؛ لتعدد الصفات كما إذا قيل: السيف، والصارم، والمهند، وقصد بالصارم معنى الصرم، وفي المهند نسبة إلى الهند؟»[٣].

ثم يجيب عن هذا التساؤل بما يراه صواباً؛ فيقرر قائلاً: «والتحقيق أنها مترادفة في الذات، متباينة في الصفات»[٤].

---

(١) التدمرية ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(٢) المرجع السابق ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٣) المرجع السابق ص ١٠٢.
(٤) المرجع السابق ص ١٠٢.

ويقرر هذا المعنى ـ أيضاً ـ في موضع آخر في معرض كلام له عن مسألة القدر المشترك؛ فيقول: «قد يكون اللفظان متفقين في الدلالة على معنى، ويمتاز أحدهما بزيادة كما إذا قيل في السيف: إنه سيف، وصارم، ومهند؛ فلفظ السيف يدل عليه مجرداً، ولفظ الصارم ـ في الأصل ـ يدل على صفة الصرم عليه، والمهند يدل النسبة إلى الهند، وإن كان يعرف الاستعمال[1] من نقل الوصفية إلى الاسمية؛ فصار هذا اللفظ يطلق على ذاته مع قطع النظر عن هذه الإضافة، لكن مع مراعاة هذه الإضافة»[2].

ثم يذكر خلاف الناس في ذلك؛ فيقول: «منهم من يقول: هذه الأسماء ليست مترادفة؛ لاختصاص بعضها بمزيد معنى.

ومن الناس من جعلها مترادفة باعتبار اتحادها في الدلالة مع الذات.

وأولئك يقولون: هي من المتباينة كلفظ الرجل والأسد؛ فقال لهم هؤلاء: ليست كالمتباينة»[3].

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (وإن كان يعرف في الاستعمال نقل الوصفية...).

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٢٤

ثم يذكر ما يراه صواباً في هذه المسألة؛ فيقول مقرراً: «والإنصاف أنها متفقة في الدلالة على الذات، متنوعة في الدلالة على الصفات؛ فهي قسم آخر قد يسمى المتكافئة.

وأسماء الله الحسنى، وأسماء رسولِه، وكتابِه من هذا النوع»[١].

ثم يعلل لذلك بقوله: «فإنك إذا قلت: إن الله عزيز، حكيم، غفور، رحيم، عليم قدير ـ فكلها دالة على الموصوف بهذه الصفات ﷻ لا اسم يدل على صفة تخصه؛ فهذا يدل على الرحمة، وهذا يدل على العلم، وهذا يدل على القدرة»[٢].

وهذا ما يقرره ابن تيمية في مواضع عدة من مؤلفاته[٣].

وممن يتطرق لموضوع الترادف ـ أيضاً ـ في مباحث العقيدة ـ أيضاً ـ العلامة ابن القيم، يقول رحمه الله في كتابه (بدائع الفوائد) في مبحث في أسماء الله وصفاته: «الرابع: أن أسماء الله الحسنى هي أعلام، وأوصاف، والوصف بها

---

(١) المرجع السابق ٢٠/ ٤٢٤.

(٢) المرجع السابق ٢٠/ ٤٢٤.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤١، و٢٠ ـ ٤٢٥ ـ ٤٢٧، ودرء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٣٠.

لا ينافي العَلَمِيَّة؛ فإنها تنافي عَلَمِيَّتهم المختصة[١] بخلاف أوصافه ـ تعالى ـ»[٢].

وقال في الوجه السادس موضحاً ما قرره في الوجه الرابع: «السادس: أن أسماءه الحسنى لها اعتباران؛ اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات؛ فهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة»[٣].

ويقرر نحواً من هذا الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع شتى من كتبه، ومن ذلك ما جاء في معرض كلام له حول قواعد في أسماء الله ـ تعالى ـ حيث يقول في القاعدة الثانية: «أسماء الله ـ تعالى ـ أعلام وأوصاف؛ أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول مترادفة؛ لدلالتها على مسمى واحد وهو الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) يعني أن أسماء الله، وكونها أعلاماً دالة عليه تنافي عَلَمِيَّة الخلق؛ إذ قد يوصفون بشيء، ولا يصدق عليهم ذلك الوصف.

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، ١/ ١٦٢.

(٣) بدائع الفوائد ١/ ١٦٢.

وبالاعتبار الثاني متباينة؛ لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص»[١].

ثم يضرب أمثلة على ذلك؛ فيقول: «فالحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم ـ كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله ﷻ.

لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا»[٢].

فهذه نماذج لورود موضوع المترادف في كتب العقيدة، وتطرق العلماء له في مصنفاتهم.

ومن خلال ما مضى في هذا المبحث يتبين العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة من خلال موضوع المترادف، وما يتعلق به من التباين والتكافؤ.

* * *

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص ١١.
(٢) القواعد المثلى ص ١١.

المبحث الثالث

اشتراكهما في موضوع المجاز

يعد المجاز من الموضوعات المشتركة بين عدة علوم؛ فهو يبحث عند اللغويين، والأصوليين، والمفسرين.

ويَرِدُ كثيراً عند علماء العقيدة، وأهل الكلام، خصوصاً في باب الأسماء والصفات، وباب القدر، وباب الإيمان.

والكلام في المجاز يطول، بل هو أطول الموضوعات المشتركة بين علمي العقيدة وفقه اللغة؛ لتشعب الخلاف فيه، وتمدده، وأثر ذلك على الدرس العقدي.

والمقصود ههنا بيان علاقة علم العقيدة بعلم فقه اللغة من خلال موضوع المجاز.

وقبل الكلام على تلك العلاقة، ولأجل أن تتضح صورة المجاز هذا عرض مجمل ميسر يبين مفهومه، ومعالمه العامة، ثم ينتقل الحديث إلى طروء المجاز على علم العقيدة، والخلاف فيه، وتطوره، وأثره على الدرس العقدي، وذلك من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفهومُ المجازِ والخلاف فيه، وطروؤه على علم العقيدة

المسألة الأولى: مفهوم المجاز

ينقسم الكلام ـ باعتبار دلالته عند القائلين بتقسيمه ـ إلى حقيقة ومجاز.

فالحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب[١].

مثل كلمة (أسد): تدل على الحيوان المعروف، وكلمة (الشمس): تدل على الكوكب المعروف، وكلمة (البحر): تدل على الماء العظيم الملح؛ وهكذا جميع ألفاظ اللغة[٢].

والمجاز في اللغة: هو التجوز، أي التوسع في الدلالات الحقيقية للكلام.

وقيل: إنه في الأصل مصدر ميميٌّ على زِنَةِ (مَفْعَل) بمعنى الاجتياز، والانتقال؛ من جاز المكان يَجُوزه إذا تعداه

---

(١) انظر بغية الإيضاح لتلخيص علوم المفتاح لعبد المتعال الصعيدي ٣/ ٨٤.

(٢) انظر المرجع السابق ٣/ ٨٤ ـ ٨٧، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٢٧١.

إلى غيره، سمي به اللفظ الذي جاز مكانه الأصلي، وتعداه إلى غيره[١].

وقيل: بل هو منقول من اسم المكان إلى الكلمة؛ من قولهم: جعلت كذا مجازاً لحاجتي: أي طريقاً لحاجتي؛ لأن الكلمة جُعلت طريقاً لفهم معناها الذي نقلت إليه؛ فلم يُعْتبر فيها كونُها جائزةً، ولا مَجُوزاً بها، بل كونها محلاً للجواز.

وذلك كقولهم جَعَل فلان ذلك الأمرَ مجازاً إلى حاجته، أي اتخذه وسيلة ومسلكاً[٢].

والحاصل أن اسم المجاز: هو الذي يجاز فيه كالمطاف، والمزار، وأشباههما، يقال: المجاز للمكان الذي يسار فيه.

وحقيقته الانتقال من محل إلى محل[٣].

وفي الاصطلاح: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في

---

(١) انظر أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص ٣٩٥.

(٢) انظر الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ٣/ ٨٧١، وبغية الإيضاح ٣/ ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع، أ. د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، ص ٤٧ ـ ٤٨.

الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

فقوله: (في غير ما وضع له): أي المعنى الوضعي للَّفظ، ويسمى الحقيقي أو الأصلي الذي ذكرته معاجم اللغة، كوضع كلمة الأسد للحيوان المعروف الكاسر، وكذلك القمر.

وقوله: (لِعلاقة): العلاقة هي الرابط بين المعنى الأصلي للفظ، والمعنى المجازي، كالشجاعة في قولك: رأيت أسداً يَكِرُّ بسيفه.

فالأسد هنا لا يقصد به الحيوان؛ وإنما يقصد به الرجل الشجاع؛ فقد انتقل من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي، والعلاقة هي الشجاعة.

وقوله: (القرينة)؛ هي التي تمنع الذهن من أن ينصرف إلى المعنى الوضعي الأصلي للفظ، مثل قولك (يَكِرُّ بسيفه) في قولك: (رأيت أسداً يكر بسيفه) لأن الأسد لا يكر بالسيف؛ فَعُلم أن المقصود باللفظ مجازه لا حقيقته؛ لأن الأسد لا يحمل السيف.

وكذلك قولك في الرجل الكريم: جاء البحر[1].

---

(١) انظر في تفصيل الحديث عن المجاز إلى: أسرار البلاغة لعبد القادر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، ص ٣٥٠ ـ ٤٢٤، وبغية الإيضاح =

المسألة الثانية: طروء المجاز على علم العقيدة

المجاز من الموضوعات المشتركة بين أنواع من العلوم، وإن كان أكثر العلماء تناولاً للمجاز هم الأصوليين والبلاغيين واللغويين؛ باعتباره طريقاً من طرق التعبير عن المعاني، وكونِه أسلوباً مهماً من أساليب الخطاب.

وإن كان الأصوليون يُعنون به من جهة دلالة اللفظ على المعنى، ومراتب ذلك نصًّا أو ظاهراً، أو مؤولاً في بيان الحكم الشرعي؛ فهو ـ إذاً ـ عندهم علميٌّ تشريعيٌّ بحتٌ،

ولا يعنيهم جمال العبارة، وإن كانوا قد درسوا مسائل المجاز بتوسع أكثر من البلاغيين[1].

أما البلاغيون فَيُعنون بالجانب الأدبي الجمالي من المجاز.

أما علماء اللغة عموماً فهم أول من اكتشف المجاز؛

= لتخليص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي ص ٨٤ ـ ١٧١، ومعجم البلاغة د. بدوي طبانة ص ١٤٥ ـ ١٤٩، وعلوم البلاغة، تأليف أحمد مصطفى المراغي، ص ٢٤٦ ـ ٢٩٨، وفقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي ص ١٧٢ ـ ١٧٨، والبلاغة، فنونها وأفنانها علم البيان والبديع د. فضل حسن عباس ١٢٧ ـ ٢٧٠، وفقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(١) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص ١٠ ـ ١١، ٤٣ ـ ٤٤.

فاللغويون الأوائل اكتشفوه كما اكتشفوا غيره، فصارت مصنفاتهم حافلة به؛ فهو قديم قدم التأليف اللغوي[١].

والباحثون في علم فقه اللغة يتطرقون للمجاز كثيراً، ومن نواحٍ شتى، ويرون أن له أثراً جليلاً في اتساع العربية، ونموّها، وقدرتها على التعبير عن المعقولات المحضة، ومعنويات الأمور.

ويرون أن كثيراً من الألفاظ العربية الدالة على المعاني الكلية منقولة في الأصل من الأمور الحسية عن طريق المجاز، ثم شاع استعمالها في معانيها الجديدة حتى أصبح إطلاقها عليها من قبيل الحقيقة اللغوية[٢].

ويرون أنه بفضل المجاز والنقل اتسعت اللغة العربية للعلوم والفنون على اختلاف أنواعها، وللحضارة على كثرة مظاهرها؛ فنهضت بالعلوم الشرعية، واللغوية، والطبيعية، والرياضية، وعلوم النفس، والاجتماع، وصارت لسان الفلسفة، والسياسة، والقصص، والصناعة، ومختلف ضروب المعاملات؛ فلم تقف ـ كما يرون ـ وقفة المتعثر الحائر أمام أي مظهر من مظاهر العلم، أو الحضارة.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٠ ـ ١١، و٤٤ ـ ٤٥.

(٢) انظر فقه اللغة د. علي وافي ص ١٧٥.

بل خاضت في مختلف مناحي القول، وقويت على التعبير في شتى مظاهر التفكير[١].

أما طروء المجاز على علم العقيدة فكان حين ذَرَّ قرن البدعة في الأمة، وشاع علم الكلام، وما يستتبعه من الجدل، والأهواء، والسعي في تحريف نصوص الكتاب والسنة التي تعارض ما يسميه المتكلمون بالقواطع العقلية؛ فزعموا أن نصوص الوحيين لا تفيد إلا الظن، وأن العقل هو الحاكم عليها.

وكان من أعظم ما تذرعوا به المجاز؛ حيث اتخذوه ـ بأساليبه المختلفة ـ سلاحاً للتأويل الباطل، ولا سيما فرقة الجهمية المعطلة لأسماء الله وصفاته؛ بزعم أنها مجاز، ثم من اتَّبع الجهمية على القول بنفي الصفات.

وحين وقع ذلك هَبَّ علماء السنة للرد عليهم، وبيان بطلان تمسكهم في المجاز؛ إذ رأوا أن المجاز لا يُسوِّغ لهم التعطيل، ولا صَرْفَ النصوص عن ظواهرها، ورأوا أن الوقوف أمام تلك الدعوى من أعظم ما يجب عليهم؛ لأنه يتعلق بذات الرب ـ جل ثناؤه ـ وذلك فيما يجب ويجوز له، ويمتنع عليه.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٧٥.

وقام فريق آخر من أهل السنة بإنكار المجاز من أصله؛ إسقاطاً لدعوى المبطلين، وسداً لذريعة المتكلمين؛ فصار سوق الكلام على المجاز في كتب العقائد رائجاً، وأصبح في علم العقيدة حاضراً، واستمر الخلاف فيه بين القدماء والمُحْدَثين.

بل زادت حدَّته، وصار العلماء المنكرون له يشددون النكير على القول به، وذلك لما اتخذه أهل التعطيل وسيلة لباطلهم[1].

وإلا لو كان الأمر مجرد اصطلاح لغوي لهان الأمر.

وهكذا يتبين من خلال هذا المطلب مفهوم المجاز، وطروؤه على علم العقيدة.

وسيأتي ذلك مفصلاً على نحو يتبين من خلاله مدى العلاقة بين علمي: العقيدة، وفقه اللغة، وذلك في المسألة التالية والمطلب الثاني.

المسألة الثالثة: الخلاف في أصل وقوع المجاز

اختلف العلماء في أصل وقوع المجاز وثبوته في اللغة والقرآن، على ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص ١٠ ـ ١١.

القول الأول: أن المجاز واقع في اللغة والقرآن: وهذا مذهب جماهير العلماء، والمفسرين، والأصوليين، واللغويين، والبلاغيين، وغيرهم[(١)].

بل حكى الإجماع على ذلك ابن جزي الكلبي، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع أهل اللسان وأهل الأصول على وقوع المجاز في القرآن؛ لأن القرآن نزل بلسانِ العربِ، وعادةُ فصحاءِ العربِ استعمالُ المجازِ، ولا وجه لمنعه؛ لأن الواقع منه في القرآن أكثر من أن يحصى»[(٢)].

وحكى الإجماع ـ أيضاً ـ يحيى بن حمزة العلوي، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع أهل التحقيق من علماء الدين والنُظار من الأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ في كلا نوعيه: المفرد والمركب.

ويحكى الخلافُ عن أبي بكر داود الأصبهاني»[(٣)].

ودعوى الإجماع في ذلك توسع؛ لوجود المخالف المعتبر.

---

(١) انظر فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، ١/ ١٨.

(٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، ١/ ٨٣.

والكلام في المثبتين وقوعه يطول، وهو أشهر من أن يُعَرَّف، وإنما الحاجة ماسة إلى تفصيل القول في مذهب المنكرين[١].

القول الثاني: إنكار وقوعه في القرآن دون اللغة: والقائلون بهذا القول أكثر من القائلين بإنكاره مطلقاً.

وهؤلاء منتسبون إلى مذاهب مختلفة.

وأشهر من عرف بهذا: أبو الحسن الجزري، وأبو عبد الله بن حامد، ومحمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية.

ومنعه ـ كذلك ـ داود الظاهري، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي[٢].

القول الثالث: إنكار وقوعه مطلقاً: وأول من عرف بذلك الفقيه الشافعي المشهور بـ: الأستاذ، والمكنى بأبي إسحاق: إبراهيم بن محمد الإسفراييني المتوفى سنة ٤١٨هـ.

وقد تناقل أكثر المؤلفين في علم الأصول ذلك الرأي عنه؛ فصار اسْمَ عَلَمٍ على إنكار المجاز.

---

(١) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٦.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧/ ٦١.

ولكنَّ هـؤلاء المؤلفين لم ينقلـوا عنه حججـه التي اعتمد عليها في إنكاره للمجاز[١].

وأما أشـهر من عرف عنه إنـكار المجاز فـي اللغة بتفصيل فشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

يقول الدكتور هادي الشجيري: «وأشهر من عرف عنه إنكار المجاز في اللغـة ابن تيمية، وهو إنكار معضـود بالأدلة القوية، والبراهين الجلية، ثم سار على خطاه تلميذه ابن القيم»[٢].

وفيهما يقول الدكتور مهدي السـامرائي: «ويمكن أن نجعل في عداد هذه المدرسة ـ مدرسـة الحقيقة ـ شخصيتين كبيرتين أنكرتـا وقـوع المجـاز فـي اللغـة، وقدمتا مـن الأدلـة الوجيهة ما يثبت لهما سعة الاطلاع والنظر العميق.

أما الشـخصية الأولى فهي شـخصية الإمام ابن تيمية الذي عاش بين سنتي ٦٦١ ـ ٧٢٨هـ.

---

(١) انظر المنخـول من تعليقـات الأصـول، للغزالـي، ص ٧٥، والإحكام في أصـول الأحـكام لعلي بـن محمـد الآمـدي، ١/ ٤٠، وإرشـاد الفحـول للشـوكاني ص ٢٣، والدراسـات اللغوية والنحوية فـي مؤلفـات شـيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٩٧.

(٢) الدراسات اللغوية والنحوية ص ١٩٧.

وأما الشخصية الثانية فشخصية ابن قيم الجوزية الذي عاش بين سنتي ٦٩١ ـ ٧٥١ هجرية»[١].

فهذه خلاصة الأقوال في أصل وقوع المجاز.

المطلب الثاني: تطور الخلاف في المجاز، وأثره على الدرس العقدي

كان الخلاف في المجاز مشهوراً معروفاً، وكان القول السائد الرائج فيه هو القول بوقوعه.

بل ربما كانت الزراية بإنكاره أقرب من مناقشة الأقوال فيه، حتى إن السيوطي يرى أن منكر المجاز في اللغة جاحدٌ للضرورة، منكر لمحاسن اللغة[٢].

ويرى الشوكاني أن إنكار المجاز مباهتة لا تستحق المجاوبة[٣].

---

(١) المجاز في البلاغة العربية د. مهدي صالح السامرائي، ص ١٥١، وانظر الدراسات اللغوية والنحوية ص ١٩٧.

(٢) انظر المزهر ١/ ٣٦٤.

(٣) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص ١١٥.

وقد يكون سبب ذلك أن القائلين بإنكاره ـ كما مر ـ لم يفصلوا الكلام في ذلك تفصيلاً يقارع حجج من قالوا بوقوعه، ولم ينقل عن أكثرهم إلا القول بإنكاره دون تفصيل أو مناقشة.

ولما تبنى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم القول بإنكار المجاز، وفَصَّلا الكلام في ذلك، وقارعا القائلين بوقوعه ـ اشتد أوارُ الخلاف فيه، وانتقل من كونه موضوعاً لغوياً بحتاً إلى صيرورته ـ مع ذلك ـ مسألة عقدية تُنَاقَشُ في كتب العقائد، وترتب على ذلك أن يكون للمجاز جانبان: جانب لغوي، وجانب عقدي[1].

والكلام على إنكار ابن تيمية وابن القيم للمجاز هو قطب رحى الدارسين والباحثين من بعدهما في هذا المجال؛ حيث فتح بحثهما في المجاز آفاقاً كبيرة، وأعطى ثراءً لم يكن لذلك الموضوع من قبل.

والحقيقة أن الكلام في إنكار هذين الإمامين للمجاز يطول.

---

(١) وهذا هو المقصود من الدراسة في هذا البحث، ألا وهي تبيان العلاقة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة.
والخلافُ في المجاز، وتطورُهُ، وما ترتب على ذلك ـ هو مما يدخل في هذا القبيل.

بل الخلاف في ذلك الإنكار واقع؛ إذ يرى بعض الباحثين أنهما قائلان بالمجاز، أو أن لهما رأيين فيه؛ أحدهما: مشهور وهو الإنكار، والآخر: غير مشهور وهو الإقرار ـ كما يرى ذلك الدكتور عبد العظيم المطعني ـ[1].

يقول الدكتور المطعني في نهاية بحثه عن المجاز عن ابن تيمية، وإيراده أقوالاً له في وقوع المجاز، وأقوالاً أخرى تنكره: «فلم يبق إلا التسليم بأن للإمام ابن تيمية مذهبين للمجاز، هما: مذهب جدلي نظري أنكر فيه المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم.

وقد دعاه إلى ذلك فوضى التأويل في عصره، وقبل عصره؛ عملاً بالأصل المعروف لدى علماء أصول الفقه، وهو سد الذرائع.

ومذهب عملي سلوكي طَبَّقَه على آيات الذكر الحكيم كما تقدم»[2].

ثم عقب على ذلك التقرير بقوله: «ولا عجب، ولا تناقض من موقفه من المجاز عند التحقيق؛ فهو إمام جليل واسع المعرفة، ومناضل قدير، وفقيه مُبرِّز، ومجتهد واعٍ.

---

(١) انظر المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، د. عبد العظيم المطعني، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢.

ومن كانت هـذه صفاته فلـه أن يتغير اجتهاده كسـابقية من الأئمة الفقهاء الأعلام»[١].

ثم ختم ذلك التقرير بقوله: «والمجاز ـ عموماً ـ ليس ركناً من أركان الإسلام؛ فيكفَّر منكره، أو عبادةً مبتدعة فيفسَّق مثبته.

وإنما هو فـن من فنون القـول التي زخرت بهـا العربية التي نزل بها القـرآن، وكادت الأمة تجتمع على اشـتمال القرآن عليه لولا أولئك النفر القليلون الذين أنكروه بناءً على شبهات لاحت لهم، وقد أزال تلك الشبهات مجوزو المجاز بوعي واقتدار»[٢].

وذكـر نحواً من ذلـك في الفصـل الثاني الذي عقـده لبيان موقف ابن القيم مـن المجاز؛ حيث ذكر فـي أول ذلك الفصل أن «موقـف ابـن قيـم الجوزية مـن المجـاز مثل موقف شـيخه الإمام ابـن تيميـة، وأن التشـابه بيـن موقفيهمـا يـكاد يبلغ حد المماثلة من كل الوجوه»[٣].

ثم قال: «فقد أنكر الإمام ابن القيم المجاز بشـدة في كتابه (الصواعق المرسـلة علـى الجهمية والمعطلة) وحشـد فيه أكثر

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢.

(٣) المرجع السابق ص ٢٣.

من خمسين وجهاً لإنكار المجاز كما أنكره شيخه الإمام ابن تيمية في كتابه (الإيمان) وبذل جهداً نظرياً بالغ المدى في إنكاره، كما كتب[١] فصلًا ضافياً في قسم أصول الفقه ردد فيه ما قاله في كتابه (الإيمان)»[٢].

ثم ذكر قول الشيخين بالمجاز، فقال: «والإمام الشيخ[٣] أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع من كتبه الأخرى ـ كما تقدم ـ.

وكذلك الإمام التلميذ أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع مختلفة من مؤلفاته الأخرى.

ومعنى هذا أن لابن القيم مذهبين في المجاز؛ مذهباً متعارفاً عليه مشهوراً، وهو الإنكار، ومذهباً غير مشهور وهو الإقرار»[٤].

ثم ذكر أدلة على ذلك، وأقوالاً له في المجاز العقلي، والمجاز المرسل، والمجاز اللغوي الاستعاري، وصوراً من ذلك القبيل.

---

(١) يعني ابن تيمية.

(٢) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٢٣.

(٣) يعني ابن تيمية.

(٤) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٢٣.

وأورد أقوالاً صريحة لابن القيم عن المجاز من حرّ كلامه[١].

ثم قرر الدكتور المطعني ما قرره في شأن ابن تيمية، وسبب إنكاره للمجاز[٢].

ولكن بقي تساؤل حول ما توصل إليه الدكتور المطعني؛ فهو يرى أن ابن تيمية إمام جليل واسع المعرفة، وأن من كان كذلك فله أن يتغير اجتهاده كسابقيه من الأئمة الفقهاء الأعلام.

فهل يرى الدكتور المطعني أن ابن تيمية تغير اجتهاده من القول بوقوع المجاز إلى القول بإنكاره؟

أو يرى أن لابن تيمية في وقت واحد رأيين في المسألة؟ وأن لابن القيم ـ كذلك ـ رأيين في المجاز؟

والذي يظهر أنه يرى أن لابن تيمية وابن القيم رأيين في المجاز في وقت واحد، وذلك تحليل، واستنتاج من الدكتور المطعني؛ وهو تفسير لبعض أساليبهما في الكتابة، أو لبعض تقريراتهما حول المجاز.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٥٠.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٥٠.

أما الأساليب فإن الحكم على أخذهما بالمجاز عملياً محلُّ اجتهاد؛ إذ قد يكونان أَخِذَيْنِ به عملياً دون أن يرَيا تسميته مجازاً.

وأما أن يكون لهما رأيان في المجاز في وقت واحد فمحل نظر[1].

---

(١) والذي يبدو أن الدكتور المطعني رَحِمَهُ اللَّهُ لم يَستَقصِ جميع تراث ابن تيمية؛ ليتوصل إلى النتيجة في تحرير رأي ابن تيمية تماماً، ولو أعاد البحث في ذلك مرة أخرى، وبنظر أوسع لربما كان له رأي آخر؛ بدليل أنه في ص٣٣ في كتابه (المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه) ذكر صوراً من المجاز اللغوي عند ابن القيم، ونقل عنه كلاماً من كتابه (التبيان في أقسام القرآن ص٤٢) حول شرحه نصاً من التوراة يحمل بشارة بالنبي محمد ﷺ.
وعبارة ذلك النص التي أوردها هي: (جاء الله من طور سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من فاران) ثم علق عليها الدكتور المطعني بقوله: «وفيها بشارة برسولي الله عيسى ومحمد ﷺ وقد ذكره العلامة ابن القيم، ثم أول معانيهما تأويلاً مجازياً واضحاً، فقال: (فمجيئه من طور سيناء بعثته لموسى بن عمران، وبدأ به على حكم الترتيب الواقعي، ثم ثنى بنبوة المسيح، ثم ختمه بنبوة محمد ﷺ، وجعل نبوة موسى بمنزلة مجيء الصبح ـ الفجر ـ ونبوة المسيح بعده بمنزلة طلوع الشمس وإشراقها، ونبوة محمد ـ صلى الله عليه وعليهما ـ بعدهما بمنزلة استعلائها وظهورها للعالم)» المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه ص٣٣ ـ ٣٤.
ثم يعلق الدكتور المطعني رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: «وحين ينظر بلاغيٌّ مدققٌ في =

هـذا وقد توصل الدكتور هادي الشـجيري إلـى موقف ابن تيميـة مـن المجـاز بصـورة أجلـى ممـا توصـل إليـه الدكتـور

= تخريجات العلامة ابـن القيم لهذه الفقرة ينتهي لا محالة إلى سـت صور مجازية: ثـلاث في المجـاز العقلي، وثلاث فـي المجاز اللغـوي، وإليك البيان» ص ٤٣.

ثم شرع في شرحها وبيانها.

والحقيقة أن التفسير لتلك البشارة إنما هو لابن تيمية أصلاً، وأن ابن القيم نقله بنوع تصرف من شيخه ـ كعادته ـ.

ولو أن الدكتور المطعني اطلع على (الجواب الصحيح) لابن تيمية لرأى ذلك بصورة أجلى وأوضح، ولربما استشهد به عند كلامه على ابن تيمية، وتلك البشارة وردت في سفر التثنية، ونصها: «وهذه هي البركة التي بارك بها موسـى رجل الله بني إسـرائيل قبل موته، فقال: (جاء الرب من سيناء، وأشرق لهم من سـعير، وتلألأ من جبال فاران)» سـفر التثنية ـ الإصحاح الثالث والثلاثون ١ ـ ٣، العهد القديم، وانظر إفحام اليهود للسـموأل بن يحيى المغربي، ص ١١٨.

وقد أورد ابن تيمية تلك البشـارة بلفظ قريب فقـال: «وذلك مثل قوله في التوراة ما قد ترجم بالعربية: (جاء الله من طور سينا، وبعضهم يقول: تجلى الله مـن طور سـينا، وأشـرق مـن سـاعير، واسـتعلن مـن جبال فـاران)». الجواب الصحيح ٥/١٩٩.

ثم قال ابـن تيمية معلقاً على هذه البشـارة: «قال كثير مـن العلماء واللفظ لأبي محمد ابن قتيبة: ليس بهذا خفاء على مـن تدبره، ولا غموض؛ لأن مجيءَ الله من طور سينا إنزالُه التوراةَ على موسى من طور سينا كالذي هو عند أهل الكتاب وعندنا. =

المطعني، وذلك في رسالته الدكتوراه: «الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية».

حيث درس المجاز، والخلاف فيه، وفصَّل الكلام في موقف ابن تيمية منه.

وكان مما قاله في ذلك الشأن: «المتتبع لكلام ابن تيمية في مؤلفاته المختلفة سيتبين له بيسر وسهولة أن له موقفين من

= وكذلك يجب أن يكون إشراقُه من ساعير إنزالَه الإنجيلَ على المسيح، وكان المسيح من ساعير أرض الخليل بقرية تدعى ناصرة، وباسمها يسمى من اتبعه نصارى.

وكما وجب أن يكون إشراقُه من ساعير بالمسيح فكذلك يجب أن يكون استعلانُه من جبال فاران إنزالَه القرآنَ على محمد، وجبالُ فارانَ هي جبال مكة.

قال: وليس بين المسلمين وأهل الكتاب خلاف في أن فاران هي مكة؛ فإن ادَّعوا أنها غير مكة؛ فليس يُنكَر ذلك من تحريفهم وإفكهم ـ قلنا: أليس في التوراة أن إبراهيم أسكن هاجر وإسماعيل فاران؟» الجواب الصحيح ٥/ ١٩٩، وانظر تفصيل كلام ابن تيمية على تلك البشارة في الجواب الصحيح ٥/ ١٩٥ ـ ٢٠٠.

ولعل الدكتور المطعني رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أن يذكر ذلك مثالاً لابن القيم؛ لكونه ذكر أمثلة لابن تيمية من قبل.

إنكار المجاز: أولهما: موقف الإقرار به، ويبدو أن هذا الموقف كان السابق في حياته العلمية، وهو الذي درج عليه في غالب أحواله ومؤلفاته.

أما موقفه الآخر وهو موقف النافي للمجاز في اللغة فقد ذكره مفصلاً فيما لحظته بعد طول معاينة، وكثرة تتبع في موضعين»[١].

ثم علق على ذلك الموقف بقوله: «وهو موقف نابع عن فكر، وتأمل، ورَوِيَّة.

ويبدو أنه كان آخر ما استقر عليه، وإن كنا لا نملك من أدلة التوثيق التأريخية ما يكون عوناً لنا على هذا الحكم»[٢].

ثم يستدرك على ذلك معقباً بقوله: «ولكن طبيعة ذكر الأدلة، والتفصيل، ونقد مفاهيم المجاز، وتبني تلميذه المقرب ابن قيم الجوزية لهذا الموقف، ودفاعه عنه ـ كلها ترجح أنه آخر ما استقر عليه رأي ابن تيمية»[٣].

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٩٨.

(٢) المرجع السابق ص١٩٨.

(٣) المرجع السابق ص١٩٨.

ثم أوضح الدكتور الشجيري أن ابن تيمية في موقفه المقر من المجاز كان مدافعاً عن العقيدة من خلال صور متعددة تتجلى في النصوص الكثيرة المبثوثة في مواضع متفرقة من كتبه، والتي تدل تصريحاً أو تلويحاً على إقراره بالمجاز، ومن خلال قوله بالحقائق الشرعية والعرفية، وذكره لبعض أنواع المجاز، وتعبيراته ومعالجاته لبعض الأمثلة[1].

وقد أورد الدكتور الشجيري نصوصاً كثيرة عن ابن تيمية تؤيد ما ذكره آنفاً، ومنها قول ابن تيمية: «وقبض اليد: عبارة عن الإمساك كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وفي قوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤].

وهي حقيقة عرفية ظاهرة من اللفظ، أو هي مجاز مشهور»[2].

---

(١) يقول الدكتور الشجيري في هذا الموضوع مستدركاً على الدكتور المطعني: «لقد أجهد الدكتور المطعني نفسه في تتبع النصوص التي فيها إشارات للمجاز من قريب أو بعيد.

وفاته أن يقف على النصوص الصريحة الفصيحة التي تنادي وتقول: إن ابن تيمية كان يقول بالمجاز». الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم١/ ١٠٧.

وقوله: «فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله ـ سبحانه ـ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]. على المجاز؟

قيل له: حكم كلام الله على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة»[١].

وقوله: «ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطِب المبين إذا تكلم بمجاز فلابد أن يقرن خطابه بما يدل على إرادة المعنى المجازي»[٢].

فهذه بعض الأمثلة التي ساقها الدكتور الشجيري من كلام ابن تيمية، والتي أوردها عند كلامه على موقف ابن تيمية المقر بالمجاز[٣].

ثم ختمها بقوله: «وأحسب أن هذه النصوص غنيةٌ عن التعليق، وكافيةٌ على التدليل على قوله بالمجاز، ومُغْنِيَةٌ عن بقية الصور»[٤].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية، ٢/٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/١٠٦.

(٣) الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٩ ـ ٢٠١.

(٤) المرجع السابق.

ثم ذكر وجهاً من الأوجه التي يستدل بها على قول ابن تيمية بالمجاز، فقال: «ومما يدخل في هذا الموقف عموماً قوله بالمجاز خاصة في باب الصفات؛ قال ابن تيمية متحدثاً عن صفات الله ـ تعالى ـ: (إذا وصف الله نفسه بصفة، ووصف بها رسوله فَصَرْفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله ـ سبحانه ـ وحقيقتها المفهومة منها إلى باطنٍ يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة ـ لابد فيه من أربعة أشياء)[1]»[2].

ثم بيَّن الدكتور الشجيري هذه الأشياء التي تتلخص من كلام ابن تيمية فيما يلي: ١ ـ أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة جاءا باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب.

وإلا فيمكن لكل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

٢ ـ أن يكون مع الصارف دليل يوجب، أو يرجح صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه.

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٢١٦.

(٢) الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٠٢.

٣ ـ لابد أن يسلم الدليل الصارف من الحقيقة إلى الى المجاز من المعارض.

٤ ـ أن الرسول إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهر، وضد حقيقة فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه[١].

وبعد أن ساق جملة من الصور المتعددة التي تبين موقف ابن تيمية المقر بالمجاز قال: «ولكن هذا الموقف لا يسوِّغ إطلاق القول بأن ابن تيمية يقول بالمجاز إذا قام عليه دليل؛ لأنه أنكر تسمية المجاز أصلاً، وأنكر أن يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز»[٢].

ثم تطرق الدكتور الشجيري إلى موقف ابن تيمية الثاني من المجاز، ألا وهو موقف الإنكار للمجاز؛ حيث فصَّل الكلام في ذلك، وأطال النفس، وأوضح أن ابن تيمية أصبح علماً في إنكار المجاز؛ لأن من أنكره قبله لم يتحمسوا للإنكار حماسته، ولم يصولوا صولته.

---

(١) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣.

(٢) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣.

أما ابن تيمية فقد أدار المعركة بسلاح جديد، واستأنف البحث من حيث لا يدري سابقوه، إذ لم يعتمد على ما ابتنوا رأيهم عليه، وإنما اجتهد ما وسعه الجهد، وأعانه على ذلك سعة اطلاعه، وقوة عقله، وحدَّة ذكائه، وقدرته على الجدل والنظر[١].

ثم أوضح أن الذي دعا ابن تيمية إلى إنكار المجاز هو عدم استقامته في معناه، ولما يحمله من المفاسد الشرعية، ولِجَعْلِه السبيل الممهد الذي سلكته الطوائف في الدعوة إلى أصولها بحمل ما خالفها على المجاز.

وأكثر هؤلاء ـ كما يقول ابن تيمية ـ يجعلون ما ليس بمجاز مجازاً، أو ينفون ما أثبته الله لنفسه من المعاني الثابتة، ويلحدون في أسماء الله وآياته، وأن ذلك ـ أيضاً ـ مما وجده المتوسعون في المجاز من الملاحدة، وأهل البدع[٢].

وهذا الاصطلاح هو الذي استندت إليه الباطنيةُ في تأويل نصوص الشريعة عموماً، والمعتزلة في نفي صفات الباري،

---

(١) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٢٠/٢٤٦ ـ ٢٤٧.

ونفي رؤيته يوم القيامة، وفي مسألة خلق أفعال العباد، وخلق القرآن، وغير ذلك.

واستندت إليه الجبرية في معتقدها الذي يقضي بنسبة أفعال العباد إلى الله ـ تعالى ـ حقيقة، وإلى العبد مجازاً، إلى غير ذلك من البدع الحادثة التي استندت على المجاز، وجعلته وسيلة لتأييد بدعها[١].

فهو الباب الأوسع الذي سلكه الرامون إلى تحريف معاني القرآن بعد عجزهم عن تحريف ألفاظه التي تكفل الله بحفظها.

فهذا هو الذي دعا ابن تيمية إلى إنكار المجاز، وهو الذي يرجح بعض الباحثين أنه آخر ما انتهى إليه أمره في هذه المسألة[٢].

ثم جاء بعده تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فانتهى في آخر أمره إلى ما انتهى إليه شيخه من هدم المجاز كما في كتابه (الصواعق المرسلة)[٣].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٧/ ٥٩ ـ ٦٠، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ١٢، و٩/ ٤٧، ومنهاج السنة ٢/ ٥٨٢.

(٢) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٨.

(٣) انظر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي الدخيل الله.

ولقد كان لموقف ابن تيمية من المجاز، وبحثه العميق فيه أثر بالغ فيمن جاء بعده، وعلى الساحة العلمية عموماً؛ حيث عاد ذلك عليها بالثراء، وفتح الآفاق حول هذه المسألة.

يقول الدكتور هادي الشجيري مبيناً ذلك الأثر: «لقد أثارت الأدلة التي ذكرها ابن تيمية في نفي المجاز أذهان من جاء بعده، ونبهت في نفوسهم كوامن خفية، وبعثتهم على التأمل والتدقيق في أمر كاد يطبق عليه أهل العلم.

وقد وجَدَت هذه الأدلة قبولاً واستحساناً من بعض أهل العلم؛ لأن فيها من الوجاهة والعلمية ما يصعب معه دفعها»[1].

وبعد عصري ابن تيمية وابن القيم بنهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري توقف الجدل حول إنكار المجاز ـ كما يقول الدكتور المطعني ـ فلم يعد أحد متحمساً لإنكاره، بل ولم يفرد أحد مصنفاً فيه، ولا أعلن ولو رأياً مختصراً فيه يُفِيد إنكاره للمجاز عدا ما يورده بعض الباحثين في علوم اللغة كالسيوطي، وعلوم القرآن كالزركشي الذين حكوا الخلاف السابق فيه[2].

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٥٠.

(٢) انظر المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص ٥١.

وكأن هـذه الصفحة طويـت، وختمت بما قـرره ابن تيمية، وحذا حذوه تلميذه ابن القيم.

ويبدي الدكتور الشجيري غرابته لبقاء هذه الفكرة ـ بما فيها من أدلة علمية ـ حبيسـة الصحف، وكـون العلماء الذين جاؤوا من بعدهما لم يشيروا إلى أدلتهما، وغضوا الطرف عنهما، على الرغـم مـن تعرضهمـا لأخطـر موضـوع يمـس اللغـة والقرآن والسنة، وتَقْدِيْمِهما من الأدلة ما يكاد يهدم المجاز برمته.

ثم يُرْجِع ذلك إلى أن العلماء ربما لم يطلعوا على ما كتبه هذان الإمامان[1].

وفـي العصـر الحديث قُـدِّر لهـذه الفكـرة أن تنالهـا أقلام الباحثين ما بين مؤيد ومعارض؛ فَوَجَدَتْ من يبعثها من مرقدها بعد طول سبات.

وأشهر القائلين بهذا الرأي في العصر الحديث الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي حيث ألف رسالة مشهورة في هذا الشأن، وهي بعنوان: (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز).

---

(١) انظـر الدراسـات اللغويـة والنحوية في مؤلفات شـيخ الإسـلام ابن تيمية ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

يقول الدكتور المطعني في هذا: «ظل السكوت عن إنكار المجاز خمسة قرون ونصف القرن من وفاة ابن القيم إلى أن وضع الشيخ الشنقيطي رسالته في منع المجاز في القرآن في غضون القرن الثالث عشر الهجري[١]، أطلق عليها: (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز)»[٢].

ثم يعلق على هذا العنوان قائلاً: «وهذا العنوان يوحي بأن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يمنع وقوع المجاز في القرآن دون اللغة، ولكنه في الواقع ينكره مطلقاً»[٣].

ثم تناول الدكتور المطعني هذه الرسالة بالدراسة في الفصل الثالث من كتابه[٤] وصنع في ذلك صنيعه في الفصلين الأول والثاني مع ابن تيمية، وابن القيم[٥].

ويقول الدكتور الشجيري عن هذه الرسالة: «ولاشك أن

---

(١) الصحيح أنه في القرن الرابع عشر الهجري؛ لأن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ولد عام ١٣٢٥هـ، وتوفي عام ١٣٩٣هـ.

(٢) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص ٥٢.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٥١ ـ ٨٤.

(٥) انظر المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص ٥١ ـ ٥٤.

الشنقيطي قد اطلع على ما كتبه ابن تيمية وابن القيم في إنكار المجاز، وقد أفاد مما كتباه.

ولكنه ـ مع ذلك ـ كان له أسلوبه الجدلي المنطقي في مناقشة أصحاب المجاز، وأضاف إليه ذكاءه، ومحصوله النظري»[1].

ولعل أهم البواعث التي دعت الشيخ الأمين الشنقيطي إلى إنكار المجاز هو أن القول بالمجاز اتُّخِذ ذريعة لنفي الصفات.

وفي هذا يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض الصفات قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم.

وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك، فقالوا: لا يد، ولا استواء، ولا نزول، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات؛ لأن هذه الصفات لم تُرَدْ حقائقها؛ بل هي عندهم مجازات؛ فاليد مستعملة عندهم في النعمة، أو القدرة، والاستواء في الاستيلاء، والنزول نزول أمره ونحو ذلك؛ فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول المجاز.

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٥٧.

مع أن الحق الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة إثبات هذه الصفات التي أثبتها ـ تعالى ـ لنفسه، والإيمان بها من غير تكييف ولا تشبيه، ولا تعطيل ولا تمثيل»[١].

بل تولَّد عن ذلك الخلاف الذي قَوَّى ابن تيمية جانب المنع فيه ـ من يوافق ابن تيمية في ردِّه على المخالفين الذين اتخذوا المجاز ذريعة لتعطيل النصوص، ويخالفه ـ في الوقت نفسه ـ في إنكار المجاز؛ حيث يرون أن المجاز واقع في اللغة، والقرآن، والسنة.

ولكن ذلك لا يسوِّغ أن يكون حجة للمعطلة من متكلمين، وباطنية، ونحوهم.

وإنما رأوا أن يُتخذ المجاز سلاحاً للرد عليهم.

وهذا ما بنى عليه الدكتور عبد المحسن العسكر ـ حفظه الله ـ كتابه الموسوم بـ(المجاز من الإبداع إلى الابتداع)[٢].

وهو ما وافقه عليه الشيخ عبد الرحمن البراك، وقرظ الكتاب المذكور، وقدم له مؤيداً لما جاء فيه.

---

(١) انظر منع المجاز ص٨ ـ ٩.

(٢) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص٧٧ ـ ١١٧.

ومما جاء في تلك المقدمة مما يناسب المقام ههنا قول الشيخ عبد الرحمن البراك ـ حفظه الله ـ: «ومن أقبح ما وقع من التحريف في القرآن تحريفاً معنوياً ما فعله المعطلة من الجهمية، والمعتزلة، ومن وافقهم في الأسماء والصفات؛ إذ قالوا: إنها مجاز؛ لأن ظاهرها عندهم ـ وهو إثبات الصفات لله تعالى ـ يناقض أصولهم العقلية الفاسدة التي تقتضي ـ بزعمهم ـ امتناع قيام الصفات برب العالمين.

وهي أصول فاسدة مناقضة للعقل، كما هي مناقضة للنقل؛ فيبطل ما زعموه من حمل هذه النصوص على المجاز؛ إذ لا دليل يوجب صرف تلك النصوص عن حقائقها اللائقة به ﷻ لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته ما لم يقم دليل على صرفه عن ظاهره»[1].

ثم أكد بطلان زعم المعطلة بقوله: «كيف والأدلة العقلية والسمعية شاهدة بما تدل عليه هذه النصوص من إثبات صفات الكمال لله رب العالمين، وتنزيهه عن كل نقص وعيب؟!

فهو ـ سبحانه ـ أحق بكل كمال، وأحق بالتنزيه عن كل

---

(١) المرجع السابق ص٦.

نقص؛ فإنه ﷻ له المثل الأعلى، وهو أن كلَّ كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه فالخالق أولى به، وكلَّ نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق سبحانه أولى بالتنزيه عنه، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاهلون والمفترون علواً كبيراً»[١].

ثم أوضح أن المجاز واقع في اللغة، والقرآن، والسنة، وأن الطريق الذي يحصل به إبطال تحريفات المحرفين لنصوص الكتاب والسنة هو الطعن فيما اعتمدوه من الاستدلالات العقلية، أو غيرها؛ لصرف النصوص عن ظاهرها، وبيان أنها شبهات واهية.

ثم ختم مقدمته بقوله: «فأصبح هذا المُصَنَّفُ من أهم الكتب المؤلفة في هذه الباب، وذلك من جهتين: من جهة إثبات المجاز، ومناقشة المخالفين.

ومن جهة الانتصار لعقيدة أهل السنة والجماعة»[٢].

هذا ومما قرره الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر في كتابه الآنف الذكر في معرض مناقشاته لمنكري المجازي، ومتخذيه

---

(١) المرجع السابق ص٦.

(٢) المرجع السابق ص٧.

مطيّةً لتعطيل النصوص أن البلاء والخلل ليس في المجاز نفسه، وإنما هو في الأصول الفكرية عند من اتخذ المجاز ذريعةً لخدمة معتقده، وأن المتعين ألا يكون الرد على أولئك بنفي المجاز، بل من جهة السياق والتركيب، والنظر في القرائن المتصلة والمنفصلة، وأن ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لما رأى العبث بنصوص الكتاب والسنة من قبل مبتدعة الصفات، والفلاسفة، والمرجئة، ونحوهم ممن يتذرع بالمجاز لإثبات بدعته ـ لجأ بأَخَرَةٍ إلى القول بإنكار المجاز مطلقاً انطلاقاً من باب سد الذرائع[١].

وبعد أن ساق العديد من أقوال العلماء في وقوع المجاز ختم كلامه بقوله: «فلا يليق ـ بعد ذلك ـ أن يقال: إنه لا يقول بالمجاز إلا مبتدع.

والأقرب أن يقال: إن المجاز يتذرع به المحق والمبطل؛ فالمحق يستدل بالمجاز على الحق كما يحتج بالحقيقة.

أما المبطل فلا سبيل إلى باطله أو بدعته إلا بالمجاز غالباً؛ فهو تُرسُه، وجُنَّته، وملاذه، وبغيته؛ فكل مبطل مجازي، وليس كلُّ مجازيٍّ مبطلاً والله أعلم»[٢].

---

(١) انظر المرجع السابق ص١٠٦ ـ ١٠٧، و١١٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠.

فهذه صورة عن المجاز والخلاف فيه، وطروئه على العقيدة، وأثره على الدرس العقدي.

ومن خلال ذلك يتبين مدى العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة من هذه الناحية؛ إذ صار المجاز ـ بعد أن جُعل سبيلاً للعقائد الباطلة، والبدع الحادثة، وثار الجدل حوله، والخلاف فيه ـ موضوعاً مشتركاً بين هذين العِلْمين؛ وأضحت كتب العقائد تَذْكُره حين يقرر مؤلفوها بعض مسائل العقيدة.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ حين قرر مسألة استواء الله على عرشه، وأن معناه علوه، واستقراره عليه علواً واستقراراً يليق بجلاله وعظمته، وأنه من صفاته الفعلية التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، وحين أبطل أن يفسر الاستواء بالاستيلاء، ورد ذلك من وجوه أربعة[1] ـ قال في الرابع منها: «٤ ـ أن الذين فسروه بالاستيلاء كانوا مقرين بأن هذا معنىً مجازيٌّ، والمعنى المجازي لا يقبل إلا بعد تمام أربعة أمور:

الأول: الدليل الصحيح المقتضي لصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه.

---

(١) انظر فتح رب البرية ص٣٦ ـ ٤٠

الثاني: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه من حيث اللغة.

الثالث: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه في ذلك السياق المعين؛ فإنه لا يلزم من احتمال اللفظ لمعنى من المعاني ـ من حيث الجملة ـ أن يكون محتملاً له في كل سياق؛ لأن قرائن الألفاظ والأحوال قد تمنع بعض المعاني التي يحتملها اللفظ في الجملة.

الرابع: أن يبين الدليل على أن المراد من المعاني المجازية هو ما ادعاه؛ لأنه يجوز أن يكون المراد غيره فلابد من دليل على التعيين والله أعلم»[1].

وهكذا تبرز العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة من خلال موضوع المجاز، والتطورات التي مَرَّت به.

* * *

(١) فتح رب البرية ص ٤٠ ـ ٤١، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، وانظر نحواً من ذلك في مبحث (شبه النفاة للصفات والرد عليها) ص ٢٠ ـ ٢١، من كتاب دعوة التوحيد أصولها ـ الأدوار التي مرت بها ـ مشاهير دعاتها ـ د. محمد خليل هراس.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

ففي خاتمة هذا البحث هذه أهم نتائجه:

١ ـ لعلم العقيدة الإسلامية علاقة عامة بعلم فقه اللغة، وتتضح من خلال موضوع المعاجم العربية، وظاهرة الإعراب، وهناك علاقة خاصة بين هذين العلمين، وتتجلى من خلال اشتراكهما في عدد من الموضوعات التي يتجاذبها هذان العِلْمان تأثر وتأثيراً.

٢ ـ يشترك علم العقيدة وعلم فقه اللغة في موضوع المشترك اللفظي ـ وهو ما اتحد لفظه واختلف معناه ـ وهو من صميم موضوعات فقه اللغة من ناحية مفهومه، والخلاف فيه،، ومسائله، ونحو ذلك.

ويرد كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب أسماء الله وصفاته، وأحوال اليوم الآخر، ومناقشة الذين ضلوا في هذه

الأبواب، ويرتبط وروده في كتب العقائد بمسائل المتواطئ، والقدر المشترك.

٣ ـ أنهما يشتركان في موضوع الترادف ـ وهو ما اتحد معناه، واختلف لفظه ـ.

وهو من صميم موضوعات فقه اللغة؛ حيث يبحث فيها عن مفهومه، والخلاف فيه، وما جرى مجرى ذلك.

ويرد كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب الأسماء والصفات مقروناً بالتباين والتكافؤ.

٤ ـ أنهما يشتركان في موضوع المجاز ـ وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ـ.

وموضوع المجاز من موضوعات فقه اللغة؛ حيث يرى اللغويون أنه من أسباب اتساع اللغة، ونُمُوِّها.

وهم يبحثون في وقوعه، والخلاف فيه، وما جرى مجرى ذلك.

٥ ـ كان الخلاف في المجاز مشهوراً، وكان القول السائد فيه هو القول بوقوعه، وبعد ذلك تطور الخلاف في المجاز،

وكان لذلك أثر على الـدرس العقدي خصوصـاً بعد أن تبنى القول بإنكاره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم؛ حيث فصَّلا القول في ذلـك، وأتيا بحجـج لم يأت بهـا منكروه مـن قبل؛ فصار ـ مـع كونـه مسـألة لغويـة ـ مسـألة عقديـة تناقش فـي كتب العقائـد، ويترتب علـى ذلك الخـلاف ما يترتـب، وذلك لما اتخـذه المبطلون سـلاحاً لإبطـال دلالـة النصوص الشـرعية بدعوى أنها مجاز.

فهذه أهم النتائج التي ظهـرت من خلال هذا البحث الذي تبين من خلالـه مدى الارتباط بيـن علمي: العقيـدة، وعلم فقه اللغة، والحمد لله أولاً وآخراً.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١. اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي، تحقيق د. عبد الرؤوف جبر، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢. الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، دراسة تحليلية د. عبد الرزاق البدر، مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، العدد ١١١، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ.

٣. الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.

٥. أسرار البلاغة لعبد القادر الجرجاني، قرأه، وعلق عليه الشيخ محمود شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٦. إفحام اليهود، وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي ﷺ للإمام المهتدي السموأل بن يحيى المغربي، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد بن عبد الله الشرقاوي، دار الهداية، مدينة نصر، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٨. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.

٩. بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة.

١٠. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، مصر.

١١. البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع د. فضل حسن عباس، ط٤، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، دار الفرقان للنشر والتوزيع ـ الأردن.

١٢. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصفهاني، تحقيق د. مظفر بقا، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٦م.

١٣. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية، تحقيق محمد بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٤. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥. تأويل مشكل القرآن، شرح ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.

١٦. التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، صححه وعلق على هوامشه: محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

١٧. التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥م.

١٨. ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٩. ترقيق الأسل لتصفيق العسل، للفيروزبادي، تحقيق محمد الشنطي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ٢٠٠٦م.

٢٠. التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، تصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٢. الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق د. علي بن حسن بن ناصر وصاحبيه، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، النشرة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٣. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٤. درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥. الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية د. هادي الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٦. دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين، نشره المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط١، عام ١٣٧٩هـ.

٢٧. دراسات في المعاجم العربية د. أمين محمد فاخر، مطبعة حسان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٨. دعوة التوحيد أصولها ـ الأدوار التي مرت بها ـ مشاهير دعاتها، د. محمد خليل هراس، مكتبة الصحابة، طنطا.

٢٩. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة.

٣١. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٢. الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.

٣٣. صحيح البخاري، للإمام البخاري، عناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ط، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤. صحيح مسلم، للإمام مسلم، عناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٥. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، تأليف سليمان بن عبد القوي الطوفي، دراسة وتحقيق د. محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٧. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، مكتبة المعارف، الرياض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٨. عقيدة أهل السنة والجماعة مفهومها ـ خصائصها ـ خصائص أهلها، تقديم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، تأليف محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٣٩هـ.

٣٩. علم الدلالة، د. أحمد مختار، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.

٤٠. علم اللغة د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي في العراق ـ جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

٤١. علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، تأليف أحمد مصطفى المراغي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ٤، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٢م.

٤٢. فتح رب البرية بتلخيص الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية تأليف الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٤، ١٤١٠هـ.

٤٣. الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤. فصول في فقه اللغة العربية د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٥. فضائل القرآن، لأبي عبيد، تحقيق وهبي غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٤٦. فقه اللغة العربية وخصائصها د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٦م.

٤٧. فقه اللغة المقارن د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط ٤، ١٩٨٧م.

٤٨. فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي، الناشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٠م.

٤٩. فقه اللغة في المعاجم العربية د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

٥٠. فقه اللغة مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه، تأليف محمد بن إبراهيم الحمد، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م.

٥١. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق ومراجعة: د. فائز محمد، ود. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٢. فقه اللغة، لمحمد سرحان، مطبوعات الإدارة العامة للمعاهد والكليات، مطابع الرياض، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م.

٥٣. في سبيل لغة القرآن د. مرزوق بن تنباك، الناشر دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.

٥٤. القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

٥٥. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة السنة، الدار السلفية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٦. كتاب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

٥٧. لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار الفكر.

٥٨. ما اتحد لفظه واختلف معناه، لأبي السعادات هبة الله علي بن محمد الحسني، المعروف بابن الشجري، حرره، وحققه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٩. مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١.

٦٠. المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦١. المجاز في البلاغة العربية د. مهدي صالح السامرائي، دار الدعوة، سورية، ط٢، ١٩٧٤م.

٦٢. المجاز من الإبداع إلى الابتداع، د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

٦٣. مجموع فتاوى الشيخ ابن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.

٦٤. محاضرات أ. د. علي البواب على طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠٥هـ ـ مخطوط.

٦٥. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده، دار الفكر.

٦٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه، وصححه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ـ بيروت.

٦٧. مسائل الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني، تحقيق زهير الشاويش (ت: ١٤٣٤هـ)، المكتب الإسلامي.

٦٨. المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السنة منها

د. عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٩. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٧٠. معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية لعبد الحليم محمد قنبس، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٨٧م.

٧١. معجم البلاغة د. بدوي طبانة، دار المنارة ـ جدة، دار ابن حزم ـ بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٢. معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.

٧٣. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ضبط هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٤. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جارالله الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٧٥. مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١.

٧٦. مقالات في اللغة والأدب د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٧٧. مقدمات في الاعتقاد، د. ناصر القفاري، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٣.

٧٨. مقدمة لدراسة فقه اللغة د. محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

٧٩. الملل والنحل للشهرستاني ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١/ ٧٩.

٨٠. المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دمشق، ١٩٧٦م.

٨١. منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٨٢. منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٨٣. الموافقات، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار عفان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* * *

الفهرس

المقدمة ٥

تمهيد: تعريف بعلمي: العقيدة وفقه اللغة ٩

المسألة الأولى: تعريف بعلم العقيدة ٩

المسألة الثانية: تعريف بعلم فقه اللغة ١١

أولاً: مفهوم علم فقه اللغة ١١

ثانياً: بداية ظهور علم فقه اللغة ١٤

مدخل: العلاقة العامة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة ١٧

المظهر الأول: المعاجم العربية ١٧

المظهر الثاني: ظاهرة الإعراب ٢١

المبحث الأول:

اشتراكهما في موضوع المشترك اللفظي

المطلب الأول: مفهوم المشترك اللفظي ٣٠
المسألة الأولى: تعريفه ٣٠
المسألة الثانية: الخلاف في المشترك ٣١
المسألة الثالثة: أمثلة على ألفاظ من المشترك ٣٣
المطلب الثاني: طروء المشترك على علم العقيدة ٣٥
المطلب الثالث: شيوع المشترك في كتب العقيدة ٤٢

المبحث الثاني:

اشتراكهما في موضوع المترادف

المطلب الأول: مفهوم المترادف والخلاف فيه ٥٣
المسألة الأولى: تعريفه ٥٣
المسألة الثانية: الخلاف في المترادف ٥٤
المطلب الثاني: طروء المترادف وشيوعه في كتب العقيدة ٦٢

المبحث الثالث:

اشتراكهما في موضوع المجاز

المطلب الأول: مفهومُ المجازِ والخلاف فيه،
وطروؤه على علم العقيدة ٧٢
المسألة الأولى: مفهوم المجاز ٧٢
ـ المجاز في اللغة ٧٢
ـ المجاز في الاصطلاح ٧٣
المسألة الثانية: طروء المجاز على علم العقيدة ٧٥
المسألة الثالثة: الخلاف في أصل وقوع المجاز ٧٨
المطلب الثاني: تطور الخلاف في المجاز،
وأثره على الدرس العقدي ٨٢
الخاتمة ١٠٩
فهرس المصادر والمراجع ١١٣
الفهرس ١٢٥

* * *